تجديد دور المعلم السعودي
للتوائم مع مجتمع المعرفة "دراسة تحليلية"

إعداد

د/ مسفر بن جبران معيض آل رفعه

أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية بالزلفي
جامعة المجمعة

تجديد دور المعلم السعودي للتوائم مع مجتمع المعرفة

"دراسة تحليلية"

د/ مسفر بن جبران معيض آل رفعه*

لا يخفى على أحد من التربويين والمتابعين ما تواجهه أنظمة التعليم – في منطقتنا العربية عامة وفي المملكة العربية السعودية خاصة– من تحديات غير مسبوقة في أنساقها المعرفية، وأطرها الفكرية، وفلسفتها التوجيهية وآلياتها التنفيذية على حد سواء. وهذه التحديات ليست سوى الانعكاسات الناجمة عما يشهده العالم المعاصر من ثورات غير مسبوقة في مجالات الاتصالات والمعلومات. فكل هذه التحديات ليست سوى النتائج المترتبة على العولمة الثقافية، والتداعيات المترتبة على ثورة الاتصالات والمعلومات في مجال التربية. تلك الانعكاسات والتداعيات التي جعلت الكثير من الثوابت المعرفية والثقافية والتربوية التقليدية تهتز، بل وتوشك على الانهيار لتفسح المجال فيما بات يعرف الآن باسم " مجتمع المعرفة" Knowledge Society .

فلم يكن عجباً إذن أن يشير تصريح قرطاج الصادر في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣م عن اليونسكو، وما تلاه بعد ذلك من إعلانات دولية وإقليمية، إلي وجود فجوة معرفية رقميةDigital Divide واسعة بين مجتمعاتنا العربية وبين المجتمعات المتقدمة. (منشورات اليونسكو للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات ٢٠٠٣/٩٣م) ولا أن يدق تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٣م ناقوس الخطر محفزاً الدول العربية على مختلف مستوياتها إلى ضرورة الإسراع لسد هذه الفجوة المعرفية، مشيراً إلى أن إنتاج المعرفة واستثمارها بات في نظر العديد من المؤسسات الاقتصادية مثل البنك الدولي المحدد الرئيس لمقدرات الدول في العالم المعاصر، وأن المعرفة قد صارت معيار الرقي الإنساني في الطور الحالي من تقدم الإنسانية. وأوصى التقرير الدول العربية من أجل عبور

(*) **د/ مسفر بن جبران معيض آل رفعه:** أستاذ أصول التربية المساعد بكلية التربية بالزلفي– جامعة المجمعة.

هذه الهوة أن تعمل في ثلاثة اتجاهات: استيعاب المعرفة، توطينها، ونشرها. (تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣/٣٥م).

لقد تنبهت المملكة العربية السعودية مبكراً إلى خطر هذه الفجوة على حاضر ومستقبل الأمة؛ فأخذت تشق طريقها إلى بناء الصناعات القائمة على المعرفة، في مسعى من جانبها لتلبية متطلبات التنافسية الاقتصادية، فضلا عن أنها رسخت من أقدامها كمركز بحثي وتعليمي وصناعي بالمنطقة مع التركيز على المعرفة كركيزة أساسية للصناعة. (التعليم العالي وبناء مجتمع المملكة العربية السعودية، تقويم دولي ١/١٤٣١). وتم عقد العديد من المؤتمرات والندوات التي دعت إلى ضرورة مواكبة المملكة لمتطلبات مجتمع المعرفة، كما تبنى مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم العام فكرة التحول إلى مجتمع المعرفة من خلال دمج التقنية بالتعليم وتطوير المناهج التعليمية بمفهومها الشامل لتستجيب للتطورات العلمية والتقنية الحديثة (ولي، ١٤٣٠هـ). وتشير التقارير الدولية مثل: مؤشر التنافسية العالمي، التقرير العالمي لتقنية المعلومات وغيرها إلى أن المملكة تمكنت بفضل الله ثم هذه المبادرات من أن تتبوأ مكانة عالمية وإقليمية قوية في العديد من الميادين مثل: الجاهزية التقنية (المرتبة ٤٣ عالمياً)، توافر مستجدات التكنولوجيا (المرتبة ١٣ عالمياً)، والقدرة التنافسية (المرتبة ٢٨ عالمياً). (التعليم العالي وبناء مجتمع المملكة العربية السعودية، تقويم دولي ٥/١٤٣١). وقد تكللت هذه المساعي السعودية نحو مجتمع المعرفة بصدور أمر المقام السامي رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٤٣٣/١/٢هـ بتكليف لجنة برئاسة معالي وزير الاقتصاد والتخطيط للخروج باستراتيجية وطنية شاملة وعملية للتحول إلى مجتمع المعرفة مدعومة ببرامج تنفيذية وزمنية محددة التكلفة. وتم فعلا الانتهاء من إعداد هذه الإستراتيجية والتي نصت في رؤيتها على أنه " بحلول عام ١٤٥٢/٥١هـ (٢٠٣٠م) ستصبح المملكة مجتمعاً معرفياً كاملاً في ظل اقتصاد قائم على المعرفة، مزدهر ومتنوع المصادر والإمكانيات." (الإستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة ١٤٣٤هـ/١٦).

ولما كان مجتمع واقتصاد المعرفة مرتبطا بمفهوم التعليم ارتباطاً وثيقاً، والذي يتيح فرصا للفرد أن يتعلم كيف يعرف، ويتعلم بهدف أن يعمل، ويتعلم لكي يعيش مع الآخرين، وأخيراً يتعلم لكي يحقق ذاته (جمعه، محمد سيد أبو

السعود٢٠٠٩/٣) فإن هذا يعني أن مجتمع الغد السعودي الذي سيكون مجتمعا قائما على المعرفة وهيمنتها – بإذن الله – يجب أن يعتبر التعليم أهم مصادر بناء هذا المجتمع الجديد، وذلك لأن التعليم هو الأساس لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات من خلال قيامه بتنمية حقيقية لرأس المال البشري الذي يعتبر محور العملية التعليمية.

ويأتي المعلم في الصدارة وخط المواجهة الأول في المملكة العربية السعودية أمام هذه التداعيات. مما يستوجب البدء حتما بتجديد دوره وذلك للتوائم مع المتطلبات الجديدة لمجتمع المعرفة والمعلومات المعاصر. مما حتم علينا تغيير دور المعلم "التقليدي" من ناقل للمعلومات والمعارف إلى الطلاب، إلى دور جديد يتماشي مع هذا المجتمع الجديد، ليصبح "موظفًا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية."

تتصاعد أهمية هذا الدور الجديد للمعلم السعودي بوجه خاص مع تزايد وتيرة استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من فضائيات وشبكة المعلومات العالمية ومكتبات رقمية في مختلف مجالات الحياة عامة. مما أدي إلى وجود فجوة تعليمية وثقافية كبيرة بين الأنظمة التعليمية والتربوية في مجتمعاتنا العربية، وبين ومجتمع المعرفة العالمي الأنظمة التعليمية والتربوية في دول العالم المتقدم من ناحية ثانية.

غير أن تجديد دور المعلم السعودي في ظل مجتمع المعرفة المعاصر يجب ألا يكون بمعزل عن تجديد بيئة التعلم نفسها في المدرسة السعودية . بدءاً من المباني والمنشآت التعليمية، مروراً بالإدارة التربوية والتوجيه والإرشاد، انتهاءً بالسياسات والأنظمة العامة واللوائح التربوية. إننا بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في مجمل المنظومة التعليمية من أجل إعادة صياغتها صياغة جديدة لتتواءم مع خصائص ومتطلبات مجتمع المعرفة والمعلومات المعاصر.

مشكلة الدراسة:

تأسيساً على ما تقدم يتضح ضرورة توفير متطلبات عديدة في ظل مجتمع المعرفة من أجل أن يتمكن المعلم السعودي من الوفاء بدوره المتوقع منه. والدراسة الحالية محاولة لإلقاء الضوء على هذه المتطلبات من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

أسئلة الدراسة:

- ما المقصود بمجتمع المعرفة ؟
- هل هناك خصائص تميز مجتمع المعرفة عن غيره من المجتمعات الزراعية أو الصناعية مثلا؟
- ما علاقة مجتمع المعرفة بالتعليم في المملكة العربية السعودية؟
- ما المقومات الشخصية والمهنية والعلمية المطلوب توفرها في المعلم السعودي في ظل مجتمع المعرفة؟
- ما التصور المقترح للمتطلبات الواجب توافرها لتجديد دور المعلم السعودي للتوائم مع مجتمع المعرفة؟

أهمية الدراسة:

انطلاقا من أهمية التعليم بصفة عامة، ومن محورية الدور الذي يلعبه المعلم السعودي بالنسبة لطلابه ومجتمعه باعتباره مربياً ورائداً اجتماعياً، وحجر الزاوية في كل عمليات التطوير والتنفيذ المنشودة بصفة خاصة، تكتلت الجهود في بلدان العالم أجمع لتحسين نوعية المعلم، وتجويد سبل إعداده مهنياً وعلمياً وتربوياً، ليكون أكثر قدرة وأعظم فاعلية في تربية وتعليم النشء في ظل مستحدثات مجتمع المعرفة. وليست المملكة العربية السعودية استثناءً من هذه القاعدة، بل مطالبة أكثر من غيرها من الدول بتكثيف الجهود من أجل إعادة تأهيل المعلمين للتوائم مع مستجدات هذا المجتمع.

ومن ثم تكمن أهمية الدراسة الحالية في كونها محاولة لوضع تصور مقترح للمتطلبات المادية والمهنية التقنية والتنظيمية والإدارية الواجب توفرها من أجل أن يفي المعلم السعودي بالأدوار المستحدثة التي ينبغي أن يلعبها في العملية التعليمية في ظل مجتمع المعرفة الذي تتجه نحو الأخذ به المملكة حاليا. هذا من جانب، ومن جانب ثان تظهر أهمية موضوع الدراسة الحالية كذلك في كونه يركز على متطلبات الدور التقني الجديد المطلوب أن يلعبه المعلم السعودي في مؤسساتنا التعليمية لمواكبة مجتمع المعرفة، وحتى لا تتخلف أمتنا عن ركب الدول المتقدمة.

أهداف الدراسة:

- إبراز أهم الخصائص التي يتسم بها مجتمع المعرفة.
- بلورة الملامح التي تجمع بين مجتمع المعرفة من ناحية، وبين التربية والتعليم من صلات ووشائج من ناحية أخرى.

- رصد أهم المقومات العلمية والمهنية والتقنية الواجب توافرها في المعلم السعودي في ظل مجتمع المعرفة.
- تقديم تصور مقترح للمتطلبات الواجب توافرها لتجديد دور المعلم السعودي للتوائم مع مستحدثات مجتمع المعرفة التربوية.

مسلمات الدراسة:

- اللحاق بمجتمع المعرفة والمعلومات المعاصر بحاجة إلى نظام تعليمي ومعلم سعودي يعي مطالب هذا المجتمع ويطبقها في ممارساته المهنية.
- تجديد دور المعلم السعودي من أجل التوائم مع متطلبات مجتمع المعرفة المعاصر يأتي كأولوية عاجلة عند تجديد نظام التعليم السعودي بوجه عام.
- إعداد المعلم السعودي لإتقان الدور التقني في مجتمع المعرفة يمثل أهم التحديات والمطالب أمام مؤسسات التعليم العام التربوية في المملكة.
- إن نجاح الدور التقني الجديد للمعلم السعودي بحاجة إلى مؤازرة مجتمعية متكاملة، وإلى اتخاذ إجراءات حقيقية تنقل التعليم السعودي من بيئة التعلم التقليدية إلى بيئة التعلم الإلكتروني الرقمية.

مصطلحات الدراسة:

إدارة المعرفة: هي "هندسة وتنظيم البيئة الإنسانية والعمليات التي تساعد المؤسسة على إنتاج المعرفة وتوظيفها من خلال اختيارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها، وأخيراً نقل وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المؤسسة للأشخاص المناسبين في الوقت المناسب ليتم تضمينها في الأنشطة الإدارية المختلفة اللازمة صنع القرارات الرشيدة وفي التخطيط الاستراتيجي. (الظاهر، نعيم /٢٠٠٩م)

مجتمع المعرفة: ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد. أي تلعب المعرفة فيه دوراً حاسماً ومتعاظماً في تشكيل بناها المجتمعية في حياة أعضاء هذا المجتمع." (زيادة، مصطفي عبد القادر: ٢٠١١/١٦م)

دور المعلم: مجموعة المهام والأنشطة التي يؤديها المعلم في سياق بيئة تعلم مناسبة، وفي سياق مجتمع وثقافة محيطة لإنجاز الأهداف التعليمية المقررة. (غيث، عاطف: ٢٠٠٧م)

حدود ومجال الدراسة:

تتحدد الدراسة الحالية بالحدود التالية:

- تركز على تباين المتطلبات العلمية والتقنية والمادية والإدارية المتاحة حاليا ويقوم المعلم السعودي بأداء دوره في ضوءها وبين تلك المتطلبات التي يقتضيها الأخذ بمجتمع المعرفة.
- وتركز الدراسة على مطلب رئيس لمجتمع المعرفة المعاصر يتعلق بالدور التقني الجديد الذي يتعين على المعلم السعودي أن يفي به من أجل التوائم مع متطلبات هذا المجتمع.
- اهتمام الدراسة بوضع تصور نظري للمتطلبات الواجب توافرها للمعلم السعودي بصفة عامة دون النظر إلى تخصصه لكي يؤدي الدور المتوقع أن يلعبه في ظل مجتمع المعرفة بجودة واقتدار.
- ينتمي موضوع الدراسة الحالية إلى مجال أصول التربية، وبصورة أدق "اجتماعيات التربية".

منهج الدراسة وإجراءاتها البحثية:

بإتباع المنهج الوصفي التحليلي تتناول الدراسة الحالية متطلبات تجديد دور المعلم السعودي، وكذلك التغيرات التي طرأت عليه بفعل التقدم المعرفي والتقني المعاصر، والتحول من الواجبات التقليدية للمعلم، إلى كيفية توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية، كل ذلك من أجل التوائم مع عصر مجتمع المعرفة الذي تتجه المملكة العربية السعودية للتحول إليه في الآونة الأخيرة.

تتجه الدراسة الحالية إلي استطلاع الأدب التربوي المعاصر الذي يشرح طبيعة مجتمع المعرفة وخصائصه، والمطالب التي يفرضها على النظم التعليمية القائمة، ويشرح في الوقت نفسه الدور التقني الجديد للمعلم السعودي، وما يفترضه هذا الدور من واجبات وإجراءات وأنشطة مستحدثة ينبغي على المعلم الوفاء بها من أجل الوصول إلى مرحلة التوائم بين دور المعلم السعودي ومتطلبات الدخول إلى مجتمع المعرفة.

الدراسات السابقة:

أول هذه الأدبيات تأتي دراسة (المشيقح، عبد الرحمن بن صالح ١٤٠٨هـ) والتي استهدفت رصد أهم المتطلبات اللازمة لإعداد المعلم في ضوء مستجدات العصر الحديث. فهناك أزمة تربوية فرضتها مستجدات العصر الرقمي المعلوماتي الذي نعيش فيه، ويجب علينا معالجتها بمعالجة وضع المعلم باعتباره الأساس الركين في النظام التعليمي . وانتهت الدراسة في نتائجها إلى المناداة بضرورة رسم صورة مكبرة لمستقبل المعلم يتناوب على تحديد معالمها جملة من خبراء التربية والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وغيرهم. ودراسة (Hopkin, 1999) التي أكدت على أن الجودة في أداء المعلم في المرحلة الثانوية لكي تتحقق، فلا بد من تطوير برامج إعداده بما يتفق مع متطلبات مجتمع المعرفة من ناحية، ومتطلبات الجودة الشاملة من ناحية ثانية. مما يلزمنا بضرورة متابعة ومراقبة أداؤه أثناء الخدمة وتقديم دورات مستمرة له. ثم دراسة (Stephenson, 2000) التي استهدفت تطوير أداء المعلم بما يحقق متطلبات الجودة ومجتمع المعرفة، وذلك من خلال مشاركته في الإشراف على وضع المناهج، وممارسة الأنشطة المختلفة مع طلابه داخل المدرسة وخارجها. ودراسة (علي ٢٠٠١م) والتي بينت أن مهام المعلم قد تغيرت من كونه ناقلاً للمعرفة إلى كونه مزيجاً من مهام المربي والقائد والناقد ومدير المشروع البحثي، وكلها أدوار ينبغي تدريبه عليها تدريبا مستمراً. وتأتي دراسة (Ardichivili, et al, 2005) لتؤكد على أن العمل الجماعي والقدرة على التنافس، والاحتياجات الثقافية، ووسائط الاتصال المتاحة: هي أكثر العوامل التي تؤثر على إنتاج المعرفة في مجتمعات المعرفة الافتراضية في البرازيل والصين وروسيا.

أما دراسة (حيدر، عبد اللطيف حسين٢٠٠٤م) فقد هدفت إلى استخلاص الأدوار الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التعليم في الوطن العربي بمستوييها العام والجامعي. وعرضت للحديث عن خصائص مجتمع المعرفة. وأظهرت كيف أن التعليم يشكل أهم العوامل المؤثرة في بناء هذا المجتمع. وكشفت النقاب في الوقت ذاته عن أبرز أوجه القصور الحالية في مؤسسات التعليم في الوطن العربي لمواكبة مجتمع المعرفة. واستخلصت الدراسة الأدوار الجديدة التي ينبغي أن تلعبها هذه المؤسسات في وطننا لإعداد المتعلمين القادرين على التوائم مع مجتمع المعرفة. وتدور في نفس الفلك

دراسة (السنبل، عبد العزيز بن عبد الله ٢٠٠٤م) فقد هدفت إلى تقديم عدة رؤى مبتكرة حول برامج إعداد المعلمين في الوطن العربي نتيجة للإيقاع المتسارع للتطور المعرفي والتكنولوجي. وانتهت إلى عدة رؤى منها: يجب أن تربط التربية بين عمليات التعلم والبحث العلمي والعمل الإنتاجي، العمل بمبدأ التربية المستديمة، السعي لتكوين الإنسان متعدد المهارات والقادر على التعلم الذاتي، ضرورة أن تمتن التربية صلة النشء بمصادر المعلومات والتدريب على كيفية الحصول على المعلومة وتحليلها وفهمها وإنتاجها، بحيث يصبح المعلم موجهاً ومرشداً لطلابه أكثر من كونه مصدراً للمعرفة.

على نفس النهج في الربط بين متطلبات مجتمع المعرفة وبين ضرورة التدريب المستمر للمعلم تأتي دراسة (Adelabu,2006) ودراسة (Hammond, 2006) اللتان اتفقتا على السمات المهنية التي يجب أن تتوفر في معلم القرن الحادي والعشرين، حيث يجب أن تبرز هذه السمات درجة عالية من المهنية، ويكون تركيزها على مهارات التعامل مع التقنية بفاعلية، وعلى تكوين الفكر الإبداعي، وأسلوب حل المشكلات واتخاذ القرار. والتي تعكس في مجملها طبيعة الدور المتغير للمعلم في عصر العولمة والتنافسية الاقتصادية. في حين هدفت دراسة (محافظة، سامح ٢٠٠٩م) للكشف عن الخصائص والمهارات والكفايات التي ينبغي أن يتحلى بها معلم المستقبل. واعتبرت أن أهم هذه الخصائص: المعرفة الجيدة بمحتوى موضوع التخصص، دراسة خصائص المتعلمين وقدراتهم، إجادة استخدام الحاسوب وتقنيات التعليم المختلفة، كل هذا يتم من خلال إجراءات ضرورية لتحسين نوعية المعلم .

تأتي بعد ذلك دراسة (السرحاني،١٤٣٠هـ) والتي أوضحت أن من متطلبات بناء مجتمع المعرفة: تكوين اتجاهات إيجابية نحو الثورة المعرفية الحديثة وتقنية المعلومات– بناء نظام تعليمي متطور يحقق الجودة . أما خصائص هذا المجتمع فحصرتها الدراسة في: الوعي بالثقافة المعلوماتية، المعرفة المتخصصة، العمل بروح الفريق، امتلاك مهارات الاستقصاء العلمي، استمرارية التعلم مدى الحياة، المشاركة في صنع القرار والحرية والإبداع. ودراسة (العنزي، ٢٠١٠م) لتؤكد على أن الكفايات الضرورية لمعلم المستقبل تتمثل في: الإعداد النظري والعملي المتميز، الالتزام بقواعد المهنة الأخلاقية، الاستعداد الطيب لخدمة المجتمع المحلي والتواصل معه، وأخيراً القدرة على

إجراء البحوث العلمية. دراسة (بركات، زياد و عوض، أحمد ٢٠١١م) والتي هدفت إلى استطلاع رأي عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات العربية حول واقع الدور الذي تمارسه هذه الجامعات في تنمية مجتمع المعرفة. وتم تطبيق استبيانه لتقييم دور الجامعة في تنمية مجتمع المعرفة. وأظهرت نتائج الدراسة أن دور الجامعات العربية في مجال تنمية مجتمع المعرفة ومجال توليد المعرفة كان متوسط الأداء. ثم دراسة (الزايدي،٢٠١٢م) والتي وضعت تصوراً مقترحا لمعلم التعليم العام في القرن الحادي والعشرين في ظل تحديات العولمة والتنافسية الاقتصادية والثقافية.

نصل إلى دراسة (عساف، ٢٠١٢م) التي انتهت إلي ضرورة التخلص فوراً من النموذج النمطي في تنفيذ المناهج ليحل محله نموذج الفروق الفردية، والمطلب الشخصي للمتعلم، والذي يحقق التنوع والتفرد، ويدرب الطلاب على استخدام مصادر تعليمية جديدة تتفق ومتطلبات مجتمع المعرفة. ودعت الدراسة كذلك إلي ضرورة تدريب المعلمين على استخدام تقنيات حديثة وأساليب تدريسية متنوعة من أجل أن يتمكنوا من تنمية المهارات العليا في التفكير لدى الطلاب، وتكوين اتجاهات إيجابية لديهم نحو التعلم المستمر. وأخيراً دراسة (موسى، عقيلي محمد والحنان، طاهر محمود ١٤٣٤هـ) التي استهدفت تقديم تصور مقترح لتطوير كفايات معلمي اللغة العربية والتاريخ في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، وكذلك الوقوف على اتجاهات المعلمين نحو تطبيق هذه المتطلبات، علاوة على رصد المعوقات التي تحول دون تحقيق تطوير هذا الكفايات وفقا لمتطلبات مجتمع المعرفة. ووضع تصور للتغلب على هذه المعوقات بما يحقق في النهاية تطوير هذه الكفايات وفق متطلبات مجتمع المعرفة. واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتجريبي لبناء معالم هذا التصور.

تعليق على ما انتهت إليه الدراسات السابقة:

تتبين لنا عدة أمور من أدبيات الدراسة السابق عرضها منها:

١.لتوفير متطلبات مجتمع المعرفة لابد من توفير شروط الجودة ومعاييرها ومواصفاتها فيما يقوم به المعلم السعودي من ممارسات وأداءات تدريسية.

٢.لابد من تطوير كفايات وأداء المعلمين السعوديين بما يتفق ومتطلبات عصر العولمة، وذلك من خلال تطوير برامج إعدادهم، ودورات تدريبهم إثناء الخدمة وقبلها.
٣.ضرورة أن تعمل برامج إعداد المعلمين والمعلمات على تمكين المعلم من كل جديد يتوافق مع متطلبات مجتمع المعرفة.
٤.هناك قصور ملموس في إعداد معلم اليوم تتضح ملامحه في عدم الاهتمام باستخدام وتوظيف التكنولوجيا الرقمية الاستخدام الأمثل والمطلوب في مجتمع المعرفة.

ثانياً – مجتمع المعرفة والمعلم:

١– مفهوم مجتمع المعرفة:

لقد باتت المعرفة في العصر الراهن العنصر الأهم في التنمية الاقتصادية، ومن ثم لا تتردد الدول المتقدمة في العالم المعاصر في إنفاق ثلث دخلها القومي في استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها. بل أصبح الإنفاق على إنتاج المعرفة ونشرها بين الناس هو المعيار المحدد لقدرة دول العالم على المنافسة الحضارية.(حيدر، عبد اللطيف حسين،٣/٢٠٠٤م).

مفهوم مجتمع المعرفة Knowledge Society مفهوم حديث النشأة، إذ كانت البداية الأولي لظهوره في منتصف السبعينيات من القرن العشرين أثناء المناقشات التي دارت حول التناقضات والعيوب التي تواجه المجتمع الصناعي. (جمعة، محمد سيد ٤/٢٠٠٩م) لقد ظهر المفهوم لأول مرة عندما قدمه عالم الاجتماعي الأمريكي "دانيل بيل" Danill Bell عام ١٩٧٣م كمفهوم يصف به التحول الاقتصادي العالمي من اقتصاد صناعي قائم على الصناعة، ويركز على إنتاج السلع وتسويقها، إلي اقتصاد معرفي قائم على المعرفة ويركز على إنتاجها وتطبيقها. (حيدر، عبد اللطيف حسين: ٢/٢٠٠٤م) ذلك التحول الذي جعل المقاربات الماركسية والرأسمالية التي تجعل تقدم المجتمع مرهوناً بالمعطيات الاقتصادية المادية وحدها، تغدو مقاربات غير ناجحة أو حتى واقعية. ومن ثم تم التركيز في أوربا وأمريكا على ما يسمى بالرأسمال غير المادي، أي الاستثمار العقلاني في قطاعات التعليم والتربية والصحة. (عليان، ربحي مصطفي:٢١٣٢/٢٠١٢م).

على هذا يعد مجتمع المعرفة المرحلة الحضارية الثالثة من مراحل تطور الحضارة الإنسانية بعد مرحلتي الحضارة الزراعية، والحضارة الصناعية. وبعد أن كان العالم يعتمد في حضارته الزراعية على الأرض وما تنتجه من ثمار، وفي مرحلته الصناعية على البخار والفحم ومن بعدهما النفط، فإن مجتمع المعرفة يعتمد أساساً على العقل البشري واكتشافه في الإلكترونيات الدقيقة والهندسة الحيوية والذكاء الصناعي والاتصالات. (عليان، ربحي مصطفي:٢٠١٢/٢١٣٣م) ومن ثم فهو ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره، وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، وكذلك هو الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها. إنه بوضعه المعرفة في قلب كل المعادلات باختلاف أنواعها يمثل فرصة تاريخية نادرة، ونقلة نوعية فريدة تجعل المعرفة أساس السلطان. ويضع الإنسان كفاعل أساسي باعتباره معين الإبداع الفكري والمعرفي والمادي. (التركماني، عبد الله: ٢٠٠٩) إنه المجتمع الذي يقرر بناء سياساته واستراتجياته المستقبلية واتخاذ قراراته استناداً إلي حالة معرفية أصيلة. وهو المجتمع الذي يسعى بكل جدية إلى إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها للإفادة منها في المجالات كافة.(عثمان، عبد الرحمن صوفي ٢٠٠٧م/٣أ) هو حالة من الامتياز الفكري والمعرفي والتقني ومن التقدم العلمي والبشري. مجتمع يعتمد في نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة عموماً، والعلمية منها على وجه الخصوص. كما يعتمد على كفاءة وإنتاج المعلومة واستخدامها في جميع مناشط الحياة ومجالاتها، حيث تتعاظم مكانة صناعة المعلومات وأهميتها بوصفها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد الحديث.

(عليان، ربحي مصطفى ٢٠١٢م/٢١٣٢) .

ومما يزيد من أهمية التوجه نحو هذا المجتمع، أن المعرفة المنتجة سرعان ما تتقادم لتحل مكانها معرفة من نوع أرقى، مما يؤدي إلى تزايد حاجة المجتمعات الحالية إلى المخترعين والمنتجين للمعرفة، و إلى خصوبة الخيال لمواكبة إيقاع التطور المعرفي الراهن. ذلك لأن المعلومات والمهارات والقدرات والكفايات أصبحت اليوم أكثر ضرورة لبقاء الأمم، أصبحت هي رأس مال الأمم. ولم يعد السوق العالمي هو سوق المنافع والخدمات فقط، بل وسوق

الأفكار أيضا. (السنبل، عبد العزيز بن عبد الله:٢/٢٠٠٤م). فماذا نقصد بمفهوم عالم المعرفة؟

قُدمت تعريفات عديدة لمفهوم مجتمع المعرفة. فقد عرفه "تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام ٢٠٠٣م بأنه " ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على إنتاج ونشر المعرفة و توظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي ... وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية." (تقرير التنمية الإنسانية ٣٩/٢٠٠٣م). وقد عرفه الصاوي بأنه " ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره واتخاذ القرارات السليمة، وكذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها." (الصاوي، ياسر: ٥٤/١٤٢٧هـ) أما عليان فعرفه بأنه " ذلك المجتمع الذي يتعامل أفراده ومؤسساته مع المعلومات بشكل عام، وتقنية المعلومات والاتصالات بشكل خاص في تسيير أمور حياتهم في مختلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية." (عليان: ٢٨/٢٠٠٦م).

من جانبه عرف سالم (٢٠٠٧م) مجتمع المعرفة بأنه "المجتمع الذي يتصف أفراده بامتلاك حر للمعلومات وسهولة تداولها وبثها عبر تقنيات المعلوماتية والحاسوبية والفضائية المختلفة، وتوظيف المعرفة وجعلها في خدمة الإنسان لتحسين مستوى حياته". وهناك من عرفه بأنه "المجتمع الذي يهتم بدورة المعرفة، ويوفر البيئة المناسبة لتفعيلها وزيادة عطائها، بما في ذلك البيئة التقنية الحديثة بشكلها العام، وبيئة تقنية المعلومات على وجه الخصوص، مما يسهم في تطوير إمكانيات الإنسان وتعزيز التنمية والسعي نحو بناء حياة كريمة للجميع". (بكري، سعد علي: ٥/١٤٢٦هـ). وعرف التركماني مجتمع المعرفة بأنه "ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره، وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة." (التركماني، عبد الله: ٢٠٠٩م). في حين عرفه البعض على أنه: قدرة نوعية على التنظيم، وإيجاد آليات راقية وعقلانية في مجال تسيير وترتيب الحياة، والتحكم في الموارد المتاحة وحسن استثمارها وتوظيفها. وخاصة إيلاء الموارد البشرية الموقع الملائم في تحقيق النمو الاقتصادي. (جمعه، محمد سيد:٤/٢٠٠٩م). ويعرفه (ضحاوي والمليجي: ١٧١/٢٠١٠م) بأنه مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن الأفراد والمجتمعات

والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة، وفي تحسين نوعية حياتهم. ويعتمد على إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم والنشر الكامل للتعليم الجيد وتوطين العلم والتحول نحو إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية.

نستطيع من التعريفات السابقة لمجتمع المعرفة أن نضع أيدينا على أبرز الخصائص التي يتميز بها هذا المجتمع، وفي الوقت ذاته نرصد أبرز العقبات التي تحول بين الدول العربية وبين الوصول إلي الدخول الفعلي في هذا المجتمع.

خصائص مجتمع المعرفة:

يمكن حصر أبرز سمات مجتمع المعرفة في النقاط التالية (عثمان، & عرفان، ٢٠٠٧/١٩٤م):

١- يتوافر فيه مستوى عال من التعليم، ونمو متزايد في قوة العمل التي تملك المعرفة وتستطيع التعامل معها.

٢- القدرة العالية على الإنتاج باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتحويل مؤسسات المجتمع إلى هيئات ومنظمات ذكية، مع الاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة في بنوك المعلومات، وإمكان إعادة صياغتها وتشكيلها أو تحويلها إلى خطط تنظيمية.

٣- وجود مراكز للبحوث قادرة على إنتاج المعرفة والاستفادة من الخبرات المتراكمة، والمساعدة في خلق وتوفير المناخ الثقافي الذي يمكنه فهم مغزى هذه التغيرات.

٤- يعظم من قيمة المعرفة ويرفع من شأنها ويقدمها على ما سواها. يقول "فابر"M. Fabre: يتسم المجتمع ما بعد الصناعي بتطور يجعل من النشاطات العقلية في معناها الواسع عنصراً لرأس المال يسمح باستثماره في مجال الابتكار، وإنتاج المعارف ذات فائض القيمة. (السنبل، عبد العزيز:٢٠٠٤/٢) ويقول كذلك ألفن توفلر (١٩٩٥م) معبراً عن قيمة المعرفة في العالم المعاصر " ما كان بوسع أي عبقري في السابق أن يتخيل ما تشهده هذه الأيام من منحى عميق في تحول السلطة، أي هذه الدرجة المذهلة التي أصبحت بها القوة والثروة تعتمدان على المعرفة. لقد

أصبحت المعرفة ليست المصدر الوحيد للسلطة فحسب، بل أضحت أهم مقومات القوة والثروة."

٥- يسهم بفاعلية في إنتاج المعرفة وتطويرها وليس مجرد إتقان الاستفادة منها .

٦- تتزايد بصفة مطردة كميات المعلومات المنتجة على أوعية لا ورقية مما ينعكس على طبيعة وشكل التعليم.

٧- المعرفة بطبيعتها – فيما يُفترض – حرة ومجانية، ومن ثم يجب أن تظل كل مصادر المعرفة والمعلومات في هذا المجتمع مجانية ومتاحة للجميع.

٨- مجتمع تتدفق فيه المعارف والمعلومات بسهولة ويسر دون عوائق أو صعوبات أو قيود.

٩- يتم في هذا المجتمع تحويل المعرفة إلى وسيلة للتبادل التجاري من خلال ربطها بسوق العمل وجعلها أداة أساسية في الإنتاج. أو ما يطلق عليه "المنفعة المعلوماتية".

١٠- الربط بين المعرفة والواقع، والسعي إلى توفير الأسس الواقعية التي تجعل من المنتج المعرفي صلب التفاعلات المجتمعية.

١١- الصناعة القائدة لهذا المجتمع هي صناعة المعلومات التي ستهيمن على البناء الاجتماعي كله.(عليان، ربحي مصطفى:٢٠١٢/٢١٣٧م).

١٢- يتميز هذا المجتمع بأن من ينتج المعرفة يمتلكها، ومن يمتلكها هو وحدة المؤهل للقيادة؛ لأنه هو الأقدر على الاختيار واتخاذ القرار. ومن ثم فالمجتمع الذي يكتفي فقط بتوفير فرص التعليم للجميع يكون بمثابة من اختار الهزيمة والخروج النهائي من طريق التقدم.(بركات، هشام:٢٠١٣م)

١٣- الإنسان في هذا المجتمع فاعل أساس، فهو المعين على الإبداع الفكري والمعرفي والمادي، وفي الوقت ذاته هو الغاية المرجوة من التنمية كعضو فاعل يؤثر ويتأثر ويبدع لنفسه ولغيره. (العالم، محمود أمين:١٩٩٦/١٩٦م). بل يمكن القول بأنه مجتمع الإنسان المجدد والذكاء المشترك والعقل الفعال والمعلومات الدقيقة . وخير مثال على تطبيق مجتمع المعرفة المجتمع الياباني الذي عوض باقتدار غياب الثروات الطبيعية عن طريق حسن إعداد الموارد البشرية ذات القدرات الاستثنائية. (جمعه، محمد سيد:٢٠٠٩/٥).

١٤- يتصف بأنه مجتمع للتعلمLearning community، حيث يضم مؤسسات ومنظمات تعلمlearning Organizations ، ويعتمد النجاح الاقتصادي فيه على قدرة العاملين فيه على التعلم الذاتي والتعلم التشاركي. وهذه المنظمات هي التي ستقوم بمعظم الخدمات التي يحتاجها المجتمع ويعتم عليها المجتمع اعتماداً رئيساً.(حيدر، عبد اللطيف حسن: ٢/٢٠٠٤م).

١٥- يتغير في هذا المجتمع دور الإدارة المدرسية التعليمية، فلم تعد مهمتها تيسير شؤون المؤسسات التعليمية من الناحية القانونية والإدارية، بل أصبح الأهم أن تعمل على تحقيق أهداف المجتمع والقيام بوظائفها تجاه الأفراد العاملين وتحسين أدائهم وزيادة دافعيتهم نحو العمل.

١٦- التواصل غير المنقطع بين أفراد وجماعات وشعوب العالم على مدار الساعة وبين المنظمات بعضها البعض. (سقوط حدود المسافات والخصوصيات والأزمنة.)

١٧- التحول النوعي الواضح في تركيبة المعارف الإنسانية العاملة في مختلف منظمات المجتمع، وبزوغ فئات من العاملين ذوي المعرفة، والمتميزون بمستويات عالية من التعلم والإحاطة بمستجدات العلوم والتقنيات. (عليان، ربحي مصطفى:٢١٤٠/٢٠١٢م)

فإذا أردنا معرفة موقع المملكة على خريطة مجتمع المعرفة فإن هناك عدة مؤشرات من الممكن الاعتماد عليها في تحديد ووصف مجتمع المعرفة حصرها (عليان، ربحي مصطفى: ٢١٣٥/٢٠١٢م) في:

١. مدى الاهتمام بالبحث والتنمية.
٢. الاعتماد على الحاسوب والإنترنت.
٣. القدرة التنافسية في مجال إنتاج ونشر المعرفة.
٤. تغير شكل وفرص وأهداف الوظائف.

فهو يتطلب إذن قدرات خاصة مثل: الكفاءة والإبداع والمسؤوليات الاجتماعية. ويبقى العنصر الأهم والمميز لهذا المجتمع ألا وهو إنتاج المعرفة. وقد أجمل (تقرير التنمية الإنسانية العربية:٤٠/٢٠٠٣م) كل ذلك في مؤشر عام هو: تحويل منظومة تضم بعض أفراد عارفين، إلي منظومة تتمحور بكاملها حول خلق المعرفة ونشرها في ربوعها كافة وتوظيفها بكفاءة في ترقية

الحالة الإنسانية. وبالنظر إلي هذه المؤشرات يتبين لنا أن المملكة تسير في الاتجاه الصحيح نحو بلوغ هذا المجتمع.

٢- علاقة مجتمع المعرفة بالتعليم:

رأينا في النقطة السابقة من الدراسة كيف أن مجتمع المعرفة مجتمع تغدو فيه المعرفة مصدر الإنتاج الأول بدلا عن رأس المال أو القوى العاملة. فمثل هذا النوع من المجتمعات يتميز بأن المعرفة تكون مكوناً أساسياً في أي نشاط إنساني يحدث فيه. من هنا تبرز المكانة العظمى التي يوليها هذا المجتمع للمعلومات؛ حيث يستخدمها بعد إيجادها ونشرها لتحقيق رفاهية مواطنيه وازدهارهم.

ومن ثم فإن ما يشهده العالم الذي نعيش فيه من انفجار معرفي حالي هو حدث غير مسبوق. لقد أصبح التراكم المعرفي يتزايد بمتوالية هندسية ويتضاعف كل ١٨ شهراً!! بل وتشير المعطيات إلى أن البشرية قد راكمت في العقدين الأخيرين من المعارف بقدر ما راكمته طوال آلاف السنين السابقة التي شكلت التاريخ الحضاري للإنسانية. ولا يزال التحول نحو مجتمع المعرفة يشكل تحدياً كبيراً أمام المؤسسات التربوية في العالم العربي لإعادة صياغة برامجها التربوية سعياً لتحقيق التنمية الشاملة. وذلك لأن التعليم المتميز هو البوابة الذهبية للدخول إلى مجتمع المعرفة. إذ أمام الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي تصاحب مجتمع المعرفة لابد من توفر نظام تعليمي يحقق الجودة، ويمنح الفرصة للحصول على خبرات تعليمية تلبي الاحتياجات الآتية والمستقبلية لدفع عجلة التنمية البشرية الشاملة. فلم يعد كافيا كما يقول (التركماني، عبد الله:٢٠٠٩) أن يعتمد التعليم على نقل الخبرات من المعلمين إلى الأجيال القادمة، لأن المستقبل يحمل الكثير من التحديات.

إنه لما كانت قضية اكتساب المعرفة وتوزيعها بل وإنتاجها سوف تحل في مجتمع المعرفة محل قضية الملكية وتوزيعا وإنتاجها في مجتمع ما قبل المعرفة، فلا شك أن التعليم الجيد سوف يغدو بهذا الشكل مفتاح الدول السحري للولوج إلى مجتمع المعرفة. ومن ثم تقع على التربية في بلادنا مهمة كبيرة تتمثل في إعداد الشعوب الإعداد المناسب لمتطلبات مجتمع المعرفة هذه. لذا ذكر "دروكر" (DrucKer,P:198/1993) أن التربية ستكون مركز اهتمام مجتمع المعرفة الأول، وأن التمدرس " ارتياد المدرسة" Schooling

سيكون العملية الرئيسة في كل هذا. فإذا أردنا التحول إلى مجتمع المعرفة فإن الطريق الوحيد إلى ذلك هو التعليم والتربية. فما المواصفات الواجب توفرها إذن في مؤسساتنا التعليمية الحالية لكي تمكننا من الدخول إلي هذا المجتمع؟

يتعين على مؤسسات التعليم في المملكة أن تغير من الأدوار التقليدية التي تلعبها حاليا لتتحول إلي مؤسسات تعليمية جديدة تؤدي الأدوار التالية:

- تقديم ثقافة عامة ذات مستوى عال مقارنة بما يقدم اليوم. أي أن تحرص مؤسسات التعليم على تقديم ثقافة البحث والاستقصاء التي تؤهل المتعلمين للتعلم الذاتي، وليست المعلومات الجاهزة المعدة سلفا.
- غرس الدافعية في أذهان المتعلمين من جميع المستويات والأعمار الدافعية للتعلم، والانضباط المستمر في التعليم، التعليم مدي الحياة Meta-knowledge
- أن تفتح أبوابها للجميع سواء ذوي المستوى التعليمي العالي أو الأقل.
- تقدم المعرفة في صورة محتوى وعمليات ذهنية يشارك في خطواتها المتعلم (تقدم مجرد طرق الحصول على المعرفة). بدلا من تقديم معلومات بمعرفة خبير يتمثل في شخصية المعلم. إذ يتطلب عصر المعرفة الرقمية نموذجا مستحدثا للتعليم يبرز في المتعلم كجانب نشط في الحصول على المعرفة من خلال البحث الذاتي في مصادر المعلومات المتنوعة. تعليم يركز على تنمية الدافع الشخصي والمقدرة الشخصية على التحكم الشخصي للمتعلم في أنشطته التعليمية.
- عليها ألا تحتكر التعليم، فالتربية في مجتمع المعرفة يجب أن تعم المجتمع بكامله. (حيدر،عبد اللطيف حسين:١٧/٢٠٠٤م).
- أن تجعل من تعليم الابتكار، وروح المبادرة، وتعزيز المهارات، والمقدرة على أداء مهمات محددة باقتدار، المقوم الأساسي في البرامج التعليمية المقدمة. ففي ظل مجتمع المعرفة نكون بحاجة إلى أفراد لديهم المقدرة على مواجهة تحديات معقدة باستخدام ملكة الابتكار innovation وروح المبادرة Self-initiative والإمكانيات الميسورة للوصول إلى حلول مبتكرة.
- وضع نسق التعليم الفردي المصمم وفق احتياجات وتوقعات المتعلمين من خلال التفاعل بين المتعلم وتقنية الحاسوب بديلا للتعليم التلقيني الفردي التقليدي. فالمجتمع الذي وصل مستوى عال من التخصص وتقسيم العمالة

يحتاج إلى خبرات تتطلب قدراً كبيراً من التفاعل والشراكة بين العاملين لإتمام المهام المعقدة الموكولة إليهم بنجاح. (مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية:٤٩/١٤٢٥هـ).

- زيادة الحاجة إلى أنظمة جديدة للإرشاد والتوجيه المدرسي لتأكيد الموائمة الجيدة بين الأفراد العاملين والوظائف التي يؤدونها، وكذلك تبنى نماذج جديدة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية. خدمات تتمركز حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- التوسع في تقديم الخدمات التعليمية المتمركزة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- التطبيق الكامل لمبدأ اللامركزية في بعض التنظيمات داخل إدارة التربية التعليم.
- تلاشي الحدود والحواجز الموجودة بين الحياة والتعلم، وبين التعليم النظامي واللانظامي، وبين الإعداد المهني والإعداد الأكاديمي، وبين المدرسة والمجتمع. (عليان، ربحي مصطفي:٢١٤٠/٢٠١٢م)
- إطلاق حرية الرأي والتعبير، والنشر الكامل لتعليم راق النوعية، وتوطين العلم، ووجود حرية في تداول المعرفة، فضلا عن الوصول إليها أصلا. (سعيد،١٩/٢٠٠٥م).
- تأسيس نموذج معرفي عام وأصيل ومنفتح ومستنير، ذو خصوصية ثقافية، وقدرة على استيعاب المعرفة وتوظيفها، وتوليد معرفة جديدة، لأن المعلومات تراكمية. (عساف،٤١٠/٢٠١٢)

علينا إذن أن نغير مفهوم التعليم السعودي تغييراً نوعياً وشاملاً. ففي الحقبة الزمنية التي تظللها ثقافة مجتمع المعرفة، وتسيطر عليها آثار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية تصبح المعرفة الكلية بديلاً عن الاختزال. ولم يعد التعليم مرتبطاً فحسب بالمدرسة وبفترة التلمذة، لكنه تعليم مستمر يسمح بحق الاختيار وحرية الاختلاف. لقد أصبح التعليم المحرك الأساسي لمنظومة التنمية الاجتماعية الشاملة، والوسيلة الفاعلة لتمكين الإنسان من الخبرات والقدرات اللازمة للحصول على فرص العمل المتاحة.(التركماني، عبد الله: ٢٠٠٩م). التعليم هو وسيلتنا لإعداد الأجيال الحاضرة والمستقبلة. ومن ثم فلم تعد قضية التعليم المتميز قضية خدمات فقط، بل قضية أمن قومي. أو قل

أصبح قضية وجود، فهو المسؤول عن تخريج القوى القادرة على التفكير والتصميم والتصنيع وغيرها من التخصصات في عالم تتنافس فيه الدول الكبرى على الأسواق.(حسين، تحسين علي:١٨٥) وهذا ما أشار إليه تقرير "جاك تايلور" عندما أبرز كيف تطورت دعائم التربية من مجرد التعلم من أجل المعرفة Learning to know إلي التعلم من أجل العملLearning to do ، ثم التعلم من أجل التعايش مع الآخرينLearning to live with others، وأخيراً التعلم من أجل أن تكونLearning to be. ومن الضروري أن تتكامل هذه الأسس للتربية لتصنع إنسان اليوم الذي يستطيع أن يتكيف ويتعايش مع عالم الغد. والمهم أن يتعلم الإنسان ليون صانعاً للمعرفة ومصدراً لها وليس مجرد مستهلك لها.(بركات، هشام/٣)

لقد عرضت الثورات المعرفية والتكنولوجية والمعلوماتية العالم العربي لما يسمى "صدمة المستقبل" بكل ما تنطوي عليه من تحديات وأخطار تمس الكيان العميق للأمة العربية. وتزداد الأخطار تأثيراً بسبب ما يعانيه الكيان العربي نفسه من عوامل الضعف المتمثلة في انتشار الأمية، افتقاد بعض الدول العربية المال والخبرات والخطط، وتخلف برامج التربية والتعليم عن حاجات المجتمعات العربية ومتطلبات العصر، وعدم شمولية السياسات الثقافية، وضعف الصناعات الثقافية، وسيادة الإعلام السطحي. (التركماني، عد الله:٢٠٠٩م) كل ذلك يجعل المطالبة بتغيير النمط التعليمي السائد في بلداننا العربية ليتواءم مع متطلبات مجتمع المعرفة أكثر إلحاحا.

٣- المقومات العلمية والمهنية للمعلم السعودي في ظل مجتمع المعرفة:

تشير شواهد واقع المعلم السعودي اليوم إلي تقليدية عملية إعداده وتدريبه، وبالتالي تقليدية عطائه التعليمي. فدور المعلم العربي يدور حول عملية التعليم/والتدريس، ثم الحصول على عوائد هذه العملية وأهمها التحصيل بمعيار حفظ نصوص المنهج، واستعادة هذه النصوص وقت الحاجة. وهو دور ضعيف في مردوده العلمي والمجتمعي على السواء. مردود لا يمنح الخريج مهارات التفكير الإبداعي، وكفايات اتخاذ القرار، والمشاركة الفاعلة في حركة المعرفة العالمية. ومن ثم تأتي مخرجات التعليم في المملكة عاجزة عن مواكبة متطلبات مجتمع المعرفة والمعلومات المعاصر، وبالتالي فلن تكون فاعلة في حركة التنمية والتطوير الحضاري. (برغوث، عبد العزيز:٧/٢٠١٠م).

إن التحول إلى مجتمع المعرفة جعل الآراء تتباين بشدة حول المعلم ودوره في ظل هذا المجتمع. فهناك من يتنبأ بقرب اختفاء المعلم التقليدي واستبداله ببدائل إلكترونية، وأنه مع حلول عام ٢٠١٩م سيتم تنفيذ عمليات التعلم بالكامل من خلال برامج الحاسوب المعتمدة على محاكاة المعلمين. وفي عام ٢٠٢٩ سيتعلم البشر جميعاً عن طريق المعلم الافتراضي. (أبو السعود، سعيد طه:٤٧/٢٠١٠م) في مقابل ذلك توجد آراء أخرى عديد تنادي بأن للمعلم دور رئيس في المنظومة التعليمية لا يمكن الاستغناء عنه حتى في ظل سيادة مجتمع المعرفة، ولكن شريطة تغيير دوره التقليدي ليلعب أدواراً جديدة، ويتسلح بمقومات رقمية حديثه تساعده على أداء دوره الجديد. فالمعلم يقوم بالعبء الأكبر في تحقيق أهدافها. ومن ثم فهو المسؤول المباشر عن نجاح أو فشل أي مخطط خاص بها حسبما تكون عليه درجة تأهيله وتدريبه. إنه القادر على تحقيق أهداف التعليم وترجمتها إلى واقع ملموس، وهو كذلك الذي يعمل على تنمية قدرات أبناءنا ومهاراتهم عن طريق تنظيم العملية التعليمية وضبطها واستخدام تقنيات التعليم ووسائله. لذا ينظر علماء التنمية البشرية إليه على أنه يشكل المصدر الأول للبناء الحضاري والاقتصادي والاجتماعي للأمم من خلال إسهاماته الحقيقية في بناء الأفراد وزيادة مخزون المعرفة. وقد عبرت نظرية "رأس المال البشري" عن ذلك.فكلما نجح المعلم في زيادة المستويات التعليمية لأبناء الأمة، كلما ارتفعت معها مستويات المعرفة، وبالتالي ترتفع مستويات الإنتاج القومي العام، والذي بدوره ينعكس على زيادة مستويات دخل أبناء الأمة، ويحقق الرفاهية الاجتماعية.(غنيمة، محمود متولي١٠/١٩٩٦م). من هنا اعتبرت قضية إعداد المعلم وتنميته مهنياً قضية مصيرية تمليها تطورات الحياة، خاصة ونحن نعيش في عصر التحديات والتحولات الهامة. (المفرج، بدرية وآخرون: ١١/٢٠٠٨م)

غير أن المعلم في عصر مجتمع المعرفة لم يعد يشكل المصدر الوحيد للمعرفة، بل أصبح وسيطًا ومسهلاً بين التلاميذ وبين مصادر المعرفة. أصبح موجهاً ومرشداً للطلبة أكثر من كونه ملقناً لهم، مرشدا إلى مصادر المعرفة والتعلم، ومنسقاً لعمليات التعلم، ومصححاً لأخطاء التعلم، ومقوماً لنتائجه. من هنا تبدل الدور التقليدي المتعارف عليه في مجتمعنا للمعلم. فأصبحت مهامه الجديدة والمطلوب منه أن يؤديها: تدريب الطلاب على طرق الحصول على

المعرفة بالاعتماد على جهدهم الذاتي هم لا تلقينهم إياها، تنمية قدرات الطلاب ومهاراتهم عن طريق تنظيم العملية التعليمية وضبط مسارها التفاعلي، معرفة حاجات الطلاب واتجاهاتهم وطرائق تفكيرهم. باختصار هو مرشدهم إلى مصادر المعرفة وطرق التعلم الذاتي التي تمكنهم من متابعة تعلمهم وتجديد معارفهم باستمرار. (محافظة، سامح:٢/٢٠٠٩م).

مطلوب من المعلم السعودي المعاصر لمجتمع المعرفة بناء الشخصية الإنسانية السوية المتكاملة في كافة جوانبها، وممارسة القيادة والبحث والتقصي والإرشاد. مطلوب منه أن يتصف بالتغير السريع والتطور التكنولوجي، وأن تكون لديه العديد من المهارات والقدرات والسمات والقيم والاتجاهات بما يمكنه من القيام بأدواره الجديدة التي باتت ضرورية لتربية الأجيال بما يتناسب ومتغيرات العصر.(حسن، السيد محمد:١/١٤٢٧هـ) نحن محتاجون إلى معلم يتغير دوره تغيراً جذرياً من خريج مؤسسة كانت دائما تهدف إلى تخريج موظفين وعاملين يعملون في إطار نظم جامدة وخطوط طولية Linear systems ويلتزمون بقواعد جامدة، وقوانين صارمة، ولا يخرجون عن النص والروتين، إلى مدرسين يقومون بوظيفة رجال أعمال، ومديري مشاريع ومحللين للمشاكل ووسطاء استراتيجيين بين المدرسة والمجتمع. (المشيقح، عبد الرحمن:١٤٠٨/٦٦٥). فهو مزيج من مهام المربي والقائد والمدير والناقد والمستشار. من هنا يمكننا إجمال أبرز المقومات العلمية والمهنية المستحدثة الواجب توافرها في المعلم السعودي في ظل سيادة مجتمع المعرفة فيما يلي:

١. **حاضناً للمعرفة:** ظهور قاعدة المعلومات والبيانات المفتوحة جعل المركزية والتكم في المعلومات أمر لا يفيد، كما أن نظام ابتكار المعرفة بواسطة قلة من الناس قد بلغ مداه ولزم تغييره إلى نظام ابتكار المعرفة بواسطة شبكة من الناس يشاركون في الأفكار على أساس مقدرتهم على الإبداع والتصور. في هذه البيئة يجب أن يتخلى المعلم عن دوره كخازن للمعرفة، أو كصاحب العقل الوحيد المتميز الذي يخدم طلبته، وعليه أن يكون بمثابة "حاضنة للمعرفة" فيقوم بدور ملاح لشبكة عنكبوتيه أو مدير لمصادر معرفة مفيدة. عليه تعليم طرق البحث عن أين وكيف يمكن إيجاد المعلومات ومصادرها، وكذلك طرق التعامل مع المعرفة وتطبيقها على القضايا التي واجهها الطالب في خبرته اليومية. (مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية/٥٦).

٢. **متعدد المعارف والمهارات:** أو ما يسمى "المعلم كباحث" ينبغي على المعلم السعودي اليوم أن يعرف أشياء لم تكن مطلوبة من أسلافه، وأن يكون قادراً في الوقت نفسه على فعلها وإنجازها بإتقان، وذلك لتعليم طلبته لتحقيق أعلى مخرجات تعلم عرفها التاريخ.

٣. **مساهم فاعل في تنمية قدرات الطلاب ومهاراتهم:** عليه أن يعمل على تنمية قدرات التلاميذ ومهارتهم عن طريق تنظيم العملية التعليمية، وضبط مسارها التفاعلي، مقدراً للمسؤولية الملقاة على عاتقه.

٤. **ذو ثقافة عامة واسعة:** لديه اهتمام بما يحدث من حوله في العالم من أحداث، ولديه كذلك نظرة عالمية للأمور، ملماً بمختلف الثقافات في عالمه.

٥. **لديه نزعة التعلم الذاتي:** لأنه بحاجة إلي تنمية مهاراته ومعارفه وقدراته بشكل مستمر، فيكون متدرباً طوال العمر.

٦. **ملماً إلماماً جيدا بتقنيات التعليم الحديثة:** عليه أن يعد نفسه لبيئة التقنية الرقمية التي يحتاجها لممارسة مهنته؛ لأن الدراية الرقمية لا تتطلب المقدرة على جمع واختيار وتحرير ومعالجة المعلومات فحسب، بل تشمل المقدرة على تقييم المعلومات والتحقق من صحتها. (مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية، ٥٣) علاوة على معرفته بمناهج التفكير، وبأسس نظرية المعرفة وبمهارة إدارة الفصل. ويسخر كل هذا لخدمة العملية التعليمية.(موسى، والحنان، ٣/٢٠١٣م)

٧. **وسيط ناقل للمعرفة:** إكساب الطلاب المعارف المتعلقة بثورة المعلومات، وكل ما يرتبط بهذه المعارف من قيم واتجاهات ومهارات عملية تمكنهم من التعامل مع معطيات هذه الثورة وتقنياتها. وكذلك طرق الحصول على مصادر المعلومات بالاعتماد على جهدهم الذاتي. وينمى لديهم روح المبادرة والاستقلالية فكراً وفعلا، مساعداً لهم على امتلاك المعلومات وتوظيف مختلف الوسائل والأدوات الموصلة إليها.

٨. **مهيئاً للطلاب لعالم الغد:** وذلك من خلال حفزهم على فهم طبيعة وخصائص المعلومات والتعامل معها. ومن ثم يلزم أن تتوفر لديه الدراية الكافية والبصيرة المستنيرة ووضوح الرؤية عما يقدم للمتعلم من إبداعات وتطبيقات معرفية.

٩. **منمياً للإبداع الذاتي لطلابه:** في عالم بات لا يعترف إلا بمجتمعات المبدعين، ويقيس تقدم الأمم بمقدار ما لديها من ثروات بشرية إبداعية متعلمة، تقع على المعلم حتما مهمة توظيف التقنيات التربوية في بناء الشخصية المبدعة في نفوس طلابه والتي تتابع الجديد وتؤثر فيه. عليه الاعتماد على أسلوب حل المشكلات بالطريقة الإبداعية، وإطلاق حرية التفكير والترحيب بكل الأفكار، وأن يهيأ لهم الظروف التي تساعدهم على تحقيق ذلك. وأخيراً ان يكون على وعي ودراية بطرق اكتشاف الموهوبين ورعايتهم وتقديمهم للمجتمع من خلال إبداعاتهم.

١٠. **محققاً للضوابط الأخلاقية والإنسانية:** وخاصة توعية طلابه بأضرار المعلومات وأشكال الاتصالات الحديثة، ومن ثم يقي مجتمعه من شرورها ومن مردودها السلبي. وفي الوقت نفسه محفزاً لهم على التعايش مع الأخر، فقد أصبح العالم قرية صغيرة تتمازج فيه الثقافات والشعوب. (مجاهد، ١٧١/٢٠١٠م).

١١. **موجهاً للطلاب في التعليم التعاوني:** والذي يتضمن طرقاً جديدة من طرق التدريس على المعلم أن يراعيها مثل: تدريس الأقران، التدريس الجماعي، أسلوب التدريس التعاوني بمشاركة أكثر من معلم. (السنبل، عبد العزيز: ١٢/٢٠٠٤م)

١٢. **مرشداً تربويا وأخصائي نفسي واجتماعي** Teacher as Tutor فهو معاون يعين الطلاب على الحصول على المعرفة اللازمة لمواجهة التغيرات، ويشارك في وضع الاستراتيجيات التطور الشخصي لطلاب العلم، وبشكل خاص تخيف ما يواجهه المتعلم من الصدمات الناتجة عن التغيرات في التقنية والممارسة والمعرفة، إرشاده إلى تكوين رؤى جديدة للمستقبل.

١٣. **مطوراً للمادة التعليمية:** As development حيث يعمل المعلم على تطوير المواد التعليمية التي يدرسها ويضعها في أشكال إلكترونية أو مدخلات جديدة لمطورين محترفين.وأن تتوفر لديه القدرة على بناء مواقف تعليمية تعمل على توظيف استخدام المعرفة في المواقف الحياتية، وأن يعمل على بناء اتجاهات إيجابية عند المتعلمين ضرورية لحياة العصر والمستقبل الذي ينتظرهم من أمثال: المناقشة، الحوار الهادئ، تقبل الرأي

الآخر، السلوك الديمقراطي، العمل الجماعي. (موسى، والحنان: ٢٠١٣/١٣م).

١٤. **محفزاً لمهارات الطلاب العقلية:** عليه أن ينمي لدى تلامذته المهارات الذهنية مثل: مهارة الاستنتاج، مهارة الاستنباط، مهارة الاستقراء، مهارة التحليل والتركيب، علاوة على مهارات التواصل، وتشجيع طلابه على روح المبادرة، والتفكير النقدي المبدع والعمل الجماعي. (محافظة، سامح:٢٠٠٩/٥م).

١٥. **صاحب قدرة على الاستقراء المنطقي في مجالات تخصصه:** أنه هنا "مستشار تعلم" يفحص ويشخص المشاكل المختلفة التي يواجهها المتعلم حتى يمكنه إرشاده إلى طرق تسهيل عملية التعلم. ويتم ذلك بتنمية الخبرة، وملكة التتبع بطريقة منتظمة لكل ما يستحدث في التخصص. إلى جانب شحذ مهاراته في استخدام أمثلة حية متنوعة لربط ما يقدمه من مواضيع بحياة الطلاب اليومية. وعليه العزوف عن إلقاء الدروس الأحادية المخطط لها، وأن يشجع فكرة التعلم عن طريق استشفاف المعرفة من خلال معالجة معلومات واستقائها من خبرات الطلبة أنفسهم. (مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية:٥٦)

٤- المتطلبات المقترحة لتجديد دور المعلم السعودي في ظل مجتمع المعرفة

فرضت ثورات المعلوماتية والاتصالات المعاصرة نمطاً من التطور المجتمعي على العالم أجمع من حولنا. فقد أدي هذا إلى بزوغ مجتمع يتعاظم فيه دور صناعة المعلومات بوصفها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد المعاصر، والتي أصبحت العنصر الرابع لمصادر الثروة بعد أن كانت هذه الأخيرة محصورة فقط في الأرض ورأس المال والقوة العاملة. (بركات، وعوض:٢٠١١/١٦م).

ونظراً للدور المحوري الذي يلعبه التعليم في حياة الأمم. فإنه يعد من أكثر القطاعات تأثراً بثورة المعلومات والاتصالات المعاصرة. وهذا ما نلاحظه بوضوح شديد في البلدان التي اتجهت مبكراً نحو الأخذ بمجتمع المعرفة. فمن الواضح بشكل خاص في هذه البلدان- كما سبق ورأينا - توفير مصادر غزيرة للمعرفة أمام المتعلمين، ونقلهم إلى خبرات تعلم جديدة في عوالم متناهية

الصغر (الذرة) وعوالم متناهية الكبر (المجرات – عالم البحار والمحيطات). ومن ثم تغير إيقاع ونظام التعليم. وحلت محل الطرق التقليدية في التعلم طرق حديثة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية والأقمار الصناعية والأجهزة السمعية البصرية والدوائر التلفزيونية وغيرها. وفي مجتمع كهذا أصبح المعلم مطالباً بلعب أدوار جديدة – كما سبق وأوردنا – وأهمها دوره في توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم الطلاب، وإنجاز الأهداف المعرفية والوجدانية والمهارية لموضوعات التعلم. (Held,E.D.2001/16) فالاستجابة لمتطلبات بناء المعرفة وما يستلزمه من تغيير في سياسات التربية وأهدافها ومضامينها يضفي حتما على أدوار المعلم أهمية متزايدة. خذ مثالا على ذلك تطوير المناهج الدراسية بما يمكن المدرسة من تقديم تعليم راقي النوعية، يعتمد اعتماداً شديداً على المعلمين من حيث كفاياتهم ووعيهم بمهامهم وإخلاصهم في أدائها، لأن المعلم هو عصب العملية التربوية والعامل الرئيس الذي يتوقف عليه نجاحها أو إخفاقها في بلوغ غاياتها.(السنبل، عبد العزيز: ١١/٢٠٠٤م)

ولا شك أن المملكة تخطو بقوة للحاق بمجتمع المعرفة والمعلومات، فثمة جهود بارزة للمملكة في كافة القطاعات والخدمات تنبئ بتحقيق المعايير والمؤشرات المطلوبة لمجتمع المعرفة المعاصر. ولكن لا يمكن الجزم بأن تقدما موازياً لذلك قد حدث في المورد البشري للتعليم ممثلاً في المعلمين والكوادر القيادية والإشرافية. فما تزال جهودا كبيرة مطلوبة للارتقاء بهذا المورد البشري إعداداً وتدريباً وتأهيلاً. ومن ثم فإذا أرادت أمتنا أن تصل إلى مكانة مجتمع المعرفة، فإن عليها أن تتسم أولاً بخصائصه المعاصرة والمتطورة. ويتطلب منها ذلك توفير البنية التقنية والمادية اللازمة لقيامه، احترام العلم والعلماء، توفير الأجواء المناسبة والفرص المتاحة لأجل توليد وبناء الأفكار وتنظيم القيم والمعرفة وصناعة الأفكار والمعلومات. وكل ذلك من خلال مؤسسات تعليم ونظام تعليمي يتسمان بالمرونة والقدرة والتميز في اكتساب المعرفة. (بركات، وعوض:١٦/٢٠١١م).

وفي سياق مطالب الدراسة الراهنة التي تركز بوجه خاص على جانب واحد من الدور المطلوب أن يلعبه المعلم السعودي في ظل مجتمع المعرفة، ألا وهو المتعلق بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتمكين الطلاب من اكتساب المهارات التقنية اللازمة لاكتساب المعرفة، ثم إنتاجها، فإن المنطق

العلمي السليم يقتضي القول بضرورة القيام ببعض الإجراءات لتجديد دور المعلم السعودي ليتواءم مع مجتمع المعرفة. فحتى يستطيع المعلم السعودي أن يؤدي أدواره الجديدة في مثل هذه المؤسسات والنظم التعليمية المتميزة هناك الكثير من المتطلبات العلمية والتقنية واللوجستية والبنيوية الواجب توافرها قبل أن نطالبه بها. ونستطيع أن نبلور هذه المتطلبات في النقاط التالية:

١- توفير بنية تقنية ومعلوماتية متجددة ومتكاملة:

لما كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعامة أساسية لبناء مجتمعات المعرفة كما رأينا، فإنه لا يمكن تحقيق النفاذ الكامل إلى المعلومات والمعرفة بدون توفير بنية تكنولوجية مناسبة. أما عندما تتوفر مثل هذه البنية فإن مؤسسات التعليم السعودي تستطيع أن تقدم خدمات تعليمية رقمية أفضل وأسرع، كما تستطيع أن تجعل – من خلالها – خبرات التعلم التي تقوم على التعلم النشط مثل: التعلم الموجه ذاتياً، والتعلم التعاوني، أمراً أكثر نشاطاً وفاعلية. ومن ثم يتعين على التربويين السعوديين وضع أهداف جديدة للتعليم تتصل بدمج تقنيات الاتصال والمعلومات في عمليتي التعليم والتعلم. (حيدر، عبد اللطيف حسين:٢٢/٢٠٠٤م).

لكن ليس المقصود هنا بتوفير البنية التحتية الضرورية لموارد وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها وخدماته، الاكتفاء بما هو ضروري واستراتيجي لأي نمو في مجال إنتاج المعرفة وتخزينها واستغلالها، بل المقصود هنا هو إنشاء البنى الأساسية لمجتمع المعرفة والمتمثلة في توفير الموازنات المالية المعتبرة لهذا الغرض، وإنشاء مراكز الأبحاث والتدريب، وشبكات الاتصال المتقدمة والمجددة، وكذلك القوى العاملة المؤهلة والمتميزة، وغير ذلك من المستلزمات الضرورية. (التركماني، عبد الله:٢٠٠٩م)

٢- أعادة النظر في مؤسسات التعليم وأهدافها:

لئن كانت رسالة مؤسسات التعليم في الوطن العربي– بمستوييها العام والجامعي – تقتصر على تقديم المعارف للمتعلمين بهدف توفير سبل نجاحهم في الانتقال من مستوى دراسي إلى أخر، فلا يمكن أن تبقى رسالتها هكذا في ظل سيطرة مجتمع المعرفة الذي تزداد فيه أهمية المعرفة ليس للمتعلمين فقط، وإنما للمجتمع ككل.

يتعين على مؤسسات التعليم السعودي إذن أن تراجع رسالتها لتتحول إلى مراكز تعلم في المجتمع المحيط، ومراكز لعلاقات اجتماعية أوسع تسهل ظهور أشكال عدة من مجتمعات التعلم. ومن ثم تشكل كما يقول (حيدر، عبد اللطيف:٢٣/٢٠٠٤م) شبكات تنمي علاقات المتعلمين الاجتماعية والمهنية تمكنهم من العمل المنتج والحياة بكفاءة. أي تصبح مركز إشعاع معرفي في المجتمع المحيط بها. كما ينبغي كذلك النظر إلى منظومة التعليم نظرة إجمالية بدلا من النظرة الجزئية الحالية. أي ضرورة وضع جميع المراحل التعليمية في الاعتبار بشكل شامل ومتكامل بالاعتماد على منهج التخطيط الاستراتيجي في العملية التعليمية، وذلك تحقيقاً للترابط بين كل من الأهداف والسياسات. (جمعة، محمد سيد:١٦/٢٠٠٩م). وقد شدد المنشور الصادر عن اليونسكو (العلم في مجتمع المعلومات،٩٩/٢٠٠٥م) على الحاجة الملحة إلى مراجعة أنظمتنا التعليمية، وأن نعيد تشكيلها حتى تستجيب للتحديات التي تطرحها مجتمعات المعرفة، فتصور منهجاً جديداً لمقاربة المعلومات والمعرفة والتعامل معها فتصبح المعرفة بموجبه اقتناؤها حقاً، واقتسامها واجباً. وإعادة التشكيل هذه تقتضي أن تكون على رأس هذه المؤسسات التعليمية قيادة إدارية فاعلة تتولى وضع الأسس والمعايير وتوفير مقومات التنفيذ للخطط والبرامج، وكذلك وجود بناء استراتيجي متكامل يعبر عن التوجهات الرئيسية للمنظمة، ووجود هياكل تنظيمية مرنة ومتناسبة مع متطلبات الأداء وقابلة للتعديل والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وأخيراً تمكين الأفراد العاملين في المؤسسة من المشاركة في وضع الأهداف التعليمية التي يعملون بها، وسلطة تمكنهم من تنفيذ ذلك في ظل هيكل تنظيمي مرن. (عليان، ربحي:٢١٤٢/٢٠١٢م).

٣-تطوير المناهج وطرق التدريس:

هناك مفارقة غريبة في المؤسسات التعليمية القائمة، تتمثل في أنها لا تساعد المتعلمين على أن يتعلموا كيف يتعلموا!! فهي لا تقدم تعليماً يساعد على تنمية مهارات التفكير العليا بشكل كبير، ولا تعتمد الاستقصاء والتفكير خلال عملية التعلم بشكل أفضل.

بل اهتمت بتزويد المتعلمين بكم كبير من المعارف النظرية، فيتخرجوا هم غير قادرين على مواجهة ما يموج به المجتمع من مواقف ومشكلات، لأنهم ببساطة تنقصهم المهارة اللازمة للتعامل معها. ومن يتعين علينا تطوير

مناهجنا الدراسية لتشمل تنمية قدرات ومهارات الاستقصاء والمواجهة والتجريب. يجب مشاركة المتعلم بفاعلية فيما يتعلمه، لما لذلك من أثر في إعداده لأن يكون قادراً على التعلم بنفسه. (حيدر، عبد اللطيف:٢٩/٢٠٠٤م)

لقد غير التقدم التكنولوجي المعاصر من دور المعلم التقليدي وجعله مسهلا لعملية التعلم ومستشاراً لها، ومن ثم وجب علينا أن ندخل تكنولوجيا المعلومات بصورة مهيمنة في مناهج وبرامج الإعداد التربوي للمعلم، وتصبح ضمن مقررات كليات التربية بصورة أساسية بهدف تمكين المعلم من مسايرة مجتمع المعلومات والتعامل مع متطلبات المستقبل. ولما كان مجتمع المعرفة يتطلب من قاطنيه إتقان مهارات العمل في فريق، فإن مؤسسات التعليم مطالبة كذلك أن تغير من طرق التدريس الفردي الخطي، لتدخل طرق التعليم التعاوني. يجب أن يقوم عمل مؤسسي يوجه جهود الباحثين والمدرسيين إلى تطبيق طرق تدريس تتسق مع التقدم المعرفي في ميدان أبحاث الدماغ وعلم النفس المعرفي الذي يؤكد على ضرورة تغيير طرق التدريس التي تعتمد على التلقين والحفظ واستبدالها بطرق تعتمد على التفاعل والمشاركة. (حيدر، عبد اللطيف:٣٣/٢٠٠٤م)

٤- إعادة النظر في الأولويات التنموية:

إن المطلوب حاليا هو رصد الميزانيات المالية الضخمة للإنفاق على التعليم والبحث العلمي وتجويده، فلا يمكن لأمة تريد أن تلحق بركب مجتمع المعرفة وتجعل المخصصات المالية للتعلم في الميزانية العامة للدولة في أدنى نسبها. فالإنفاق المتزايد على التعليم ينعكس بلا شك على نوعيته وجودته خاصة فيما يتعلق بتوفير التكنولوجيا المتقدمة. ويجب تخصيص هذه المبالغ المالية الضخمة على تحقيق نقلة نوعية للتعلم نحو التعلم الإلكتروني والرقمي. وذلك من خلال إدخال وتوفير أجهزة الحاسب في كافة المدارس، واستيعابها والاستغلال الكفء لها حتى يتحقق الهدف المنشود من هذا الإنفاق.(جمعة، محمد سيد: ١٦/٢٠٠٩م)

وقد استشعرت المملكة فعلا أهمية هذا التوجه فخصصت لقطاع التعليم هذا العام أكبر ميزانية على مستوى العالم وفقا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٣م، حيث وجهت ما جملته ٢٠٤ مليار ريال من ميزانية ٢٠١٣م وهو ما يشكل ٢٥% من الإنفاق الحكومي السنوي و ١٠% من الناتج المحلي

السعودي. (صحيفة الجزيرة العدد١٤٩٤٠بتاريخ ١٤٣٤/١٠/١٧هـ.). وهي ميزانية ضخمة بكل المقاييس تنبئ بأن المملكة تتجه حثيثاً نحو مجتمع المعرفة.

وعلى مؤسسات التعليم في المملكة أن تنجو منحى جديداً يوازي ما قدمته من مخصصات للتعليم، إذ يتعين على مؤسسات التعليم هذه توفير الدعم المالي اللازم لتجهيز معامل الحاسوب، وإعادة النظر في وضع الإنفاق التعليمي، وفي أولوية توجيه الموارد المالية لمجالات إنتاج المعرفة، وتوظيفها. (نجيب،٢٠١٢/٣٤٠).

٥- التغيير الشامل لأساليب التقويم:

ستأخذ طرق تقييم الطالب في ظل مجتمع المعرفة نهجاً جديداً مغايراً تماما لطرق التقييم السائدة في المملكة اليوم، نهجاً يلاءم نهج التعلم الموجه إلي المعرفة. فليس من المنتظر من متعلم أن يستخدم بعد التخرج مهارات التفكير العليا والاستقصاء Inquiry والعمل مع الفريق، وأساليب التقويم التي على أساسها يتم تخرجه لا تطالبه بأكثر من الحفظ والاستظهار؟ يجب انتهاج نهج جديد في التقويم يؤكد على تقويم الأداء وليس تقييم مقدار ما حصله من معلومات. تقويم يقيس نواتج ما تعلمه الطلاب، أي مقدار ما يستطيعون فعله بالمعلومة التي تعلموها، وليس مقدار ما حفظوه من معلومات. (Hibbard, M, et al : 1996. وهناك الكثير من أساليب التقويم المستحدثة التي يتعين علينا الأخذ بها في مؤسساتنا التربوية مثل: تقييم الطالب الشخصي لمجهوده في التعلم، التقييم القائم على أساس الملاحظة، تقييم المشاركين في مشاريع التعلم، التقييم الخارجي، وتقييم نتائج المهمات التعليمية وغيرها.(مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية:٥٨)

٦- الأعداد الجيد للمعلم واستمرارية تدريبه:

تتغير أدوار المعلم تغيرا جوهريا في ظل مجتمع المعرفة كما سبق وأن رأينا. إذ يصبح مهندساً للتعلم وواضعا لخطط البحث، ويقوم بدور القدوة أمام تلاميذه، ويستخدم استراتيجيات تعليمية متنوعة تراعى التباين بين تلاميذه، وتغرس فيهم مهارات التعلم الذاتي كي يحصلوا على المعرفة بأنفسهم. ومثل هذا التغيير يتطلب منه أن يكون مسؤولاً عن تنمية مهاراته الشخصية والمهنية والتربوية باستمرار بما يحقق مبدأ التعلم مدى الحياة. لن يتأتي للمعلم السعودي أن يقوم بهذه الأدوار دون أعداد جيد وتدريب مستمر يحقق التنمية المهنية

المستمرة. فلم يعد الإعداد الأولي الذي حصل عليه من كليات ومعاهد إعداد المعلمين كافياً للقيام بهذه الأدوار المتجددة. (بركات، هشام:٢٠١٣/٣م) وقد حدد البعض (أبو السعود،٢٠١٠/٥٥م) آليات الإعداد الحديث للمعلم السعودي في النقاط التالية:

- بناء برامج فعالة لتنمية قدرات المعلمين بمؤسسات إعداد المعلم وتدريبه على التعليم الإلكتروني واستخدام الحاسب في كافة العمليات التعليمية والإدارية والبحثية.
- تشجيع المعلمين إثناء الخدمة على المشاركة في المؤتمرات واللقاءات التعليمية والعلمية.
- إعداد المعلمين وتدريبهم على أساليب إدارة وتنظيم السلوك الإنساني، وكذلك أفضل الفنيات والأساليب للإدارة الصفية وأساليب التعاون مع المؤسسات الأخرى لعلاج المشكلات السلوكية للطلاب.
- إعداد المعلم وتدريبه على المفاهيم والتطبيقات الحديثة وإدارة أنظمة المعلومات والتبادل الإلكتروني للبيانات.
- الإعداد الثقافي للمعلمين للتعامل مع قضايا العولمة وتهديد الهوية الثقافية والمخاطر الأخلاقية.

فهناك دور تقني جديد للمعلم إذن ينبغي على مؤسسات تكوين المعلم السعودي أن تحرص علي الوفاء به. ويستدعي هذا منها: تجديد برامجها وتجهيزاتها ومعاملها لتصبح متوائمة مع تقنيات التعليم والاتصالات المعاصرة. وأن تطور من أدائها، سواء في برامجها أو في مناهجها بما يتماشى مع المعايير الدولية والمتغيرات العصرية. وأن تقوم بتدريب طلابها (معلمي الغد) على المهارات اللازمة لتوظيف التقنيات الحديثة في واقع العملية التعليمية. علاوة على أن هناك حاجة مستمرة في ظل مجتمع المعرفة إلى ديمومة النمو العلمي والمهني للمعلم طوال مدة قيامه بوظيفة التعليم. أنه عملية تعلم مستمرة تستغرق الحياة الوظيفية الكلية للمعلمين، وتستهدف تزويدهم بمعرفة علمية متطورة عن المقررات الدراسية، وتحسين مهارتهم في تبنى استراتيجيات تدريسية فعالة تعتمد على البحث العلمي. (Bergeson, et al:2003). وتتضمن عمليات تدريب المعلمين أثناء الخدمة العديد من البرامج التدريبية مثل:

التدريب القائم على الكفايات التقنية، برامج التدريب على رأس العمل وغيره الكثير. (متولي، نبيل عبد الخالق:٢٠٠٢/١٢٣م).

٧- تحويل مؤسسات التعليم إلى منظمات تعلم:

على منظمات التعليم السعودية أن تتحول من الصورة التقليدية لها، من نموذج المصنع إلى نموذج منظمات التعلم. عليها أن تغير نهجها من مؤسسة تضم مجموعة من مصممي المناهج والخبراء وواضعي السياسات التعليمية الذين يحددون بدقة لكل صف ماذا يتعلم وكيف يتعلم، ويكون المعلمون فيه مثل عمال المصانع المنفذين لتعليمات عليا، والطلبة مثل المادة الخام التي تنتقل عبر خط إنتاج تعليمي لتصبح منتجاً جاهزاً في نهايته(الحصول على الشهادة)، وأن تتحول إلى منظمة توظف كل تفكير العاملين فيها.(حيدر، عبد اللطيف:٢٠٠٤/٢٦م) عليها أن تطور آليات تساعد المنتسبين إليها على التجديد المستمر والتميز والقدرة على الابتكار والاكتشاف، وعليها كذلك أن تعد رؤى ووسائل وأهداف جديدة تتسق مع روح العصر ويشترك في وضعها كل العاملين فيها والمعنيين بخدماتها. وأخيراً عليها أن توفر لهم فرص التنمية المهنية المستدامة. تشجع على قيام بالبحث الإجرائي لتحسين أداء منتسبيها، وتركز على العمل في فريق، وإثارة المناقشات الجادة بين أفرادها، وتركز في صورة اكبر ومتسقة على التعليم والتعلم في سياق عمل تعاوني. (King&Newman:2001)

وحتى تتحول مؤسسات التعليم السعودية إلي منظمات تعلم، ينبغي عليها القيام بتعميم التعليم، وتوفير مؤسسات التعليم بكافة أشكالها ومستوياتها لجميع الباحثين عن التعلم بغض النظر عن السن أو المؤهل أو الجنس. وعليها أن تعزز جماعية العمل في جنباتها، وأن يشترك جميع المنتسبين إليها في تكوين رؤية ورسالة مشتركة يسعون لتحقيقها. (موسى، والحنان: ٢٠١٣/١٢).

٨- ضرورة توفير المعلومات والمعرفة للجميع:

ففي مجتمع المعرفة يكون المعلومات متاحة للجميع أياً كان جنسهم أو انتماؤهم أو مستواهم المالي أو التعليمي. حيث يجب احترام الكرامة الإنسانية والتنوع الثقافي والتعدد اللغوي. إن التداول الحر للمعلومات هو الشرط الأساسي الذي تقوم عليه مجتمعات المعرفة كما شدد على ذلك منشور اليونسكو بعنوان (العلم في مجتمع المعلومات/٩٥). فلا يمكن لأي مجتمع أن يدعي أنه مجتمع

معرفة حقيقي في حين يكون فيه النفاذ إلى المعرفة والمعلومات محرماً على شطر من سكانه. فمجتمعات المعرفة الحقة تشجع على الانفتاح والحوار وتنظر بعين التقدير إلى الحكمة والتواصل والتعاون.

يجب تفعيل عناصر اكتساب المعرفة والتي تتمثل في عدة خطوات: النفاذ الحر والكامل إلى مصادر المعرفة، استيعاب المعرفة، استخلاص المعرفة وتنظيمها، توظيف المعرفة، توليد معرفة جديدة، إهلاك المعرفة القديمة وإحلال الجديدة محلها. ونحن للأسف توقفنا عند مرحلة اقتناء المعرفة دون التطرق إلى استيعابها وتوظيفها وهي أهم مراحل اكتساب المعرفة. (الخضيري، ٢٠٠١/٥م).

٩- تقليص المركزية في إدارة المؤسسات التعليمية:

مع ظهور الاقتصاد المعرفي، وزيادة عدد مجتمعات التعلم، وانهيار السلطة المركزية للمؤسسات القومية وغيرها من العوامل، أصبحت الحاجة ماسة في العصر الحالى إلى تجديد الإدارة التعليمية بكافة مستوياتها تجديدا يجعلها طرفاً فاعلاً وقوياً في رسم السياسات التعليمية لها والوقوف على تنفيذها، وسرعة إجراء تعديلات عليها وفقا لما تقتضيه المستجدات دون حتمية الرجوع إلى الإدارة الأعلى. مما يتيح لها وللمعلمين القائمين على رأس العمل بها هامشا ملائما من الحرية والعمل الإبداعي الذي يتطلبه مجتمع المعرفة.

لقد تعاظمت الضغوط في الآونة الأخيرة للاتجاه نحو نجو اللامركزية، وخاصة لا مركزية مؤسسات التعلم. فالانتقال من التعليم إلى التعلم يتطلب اتخاذ قرارات سريعة وعاجلة لمصلحة الطالب والمعلم والعملية التعليمية برمتها، مما يستوجب كما يقول (حيدر، عبد اللطيف:٢٠٠٤/٣٨م) التوجه نحو لامركزية القرار، لأنه سيساعد على اختصار دورة اتخاذ القرار. وسوف يوفر بكل تأكيد على مؤسسات التعلم الوقت والجهد وربما المال.

١٠- التعزيز المجتمعي لدور المعلم:

لقد أضحت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عاملاً مؤثراً بشدة في صياغة مجتمعات التعلم وتطويرها. وانطلاقاً من نتائج العديد من الدراسات التي تناولت دور المعلم، فإن تجديد هذا الدور بحاجة إلى تعزيزات في المحيط المجتمعي من جانب كل من : الأسرة، والإعلام، وذوي الرأي والفكر. لأن مؤازرة الدور التقني الجديد للمعلم عامل محدد وحاسم في نجاح هذا الدور.

فالتكنولوجيا التعليمية والرقمية ليست مجرد آلات وبرمجيات، بل هي وقبل كل شيء مجال اجتماعي وثقافي وأخلاقي يتسع كل يوم. فمن المعلوم أنه عندما تتغير أنماط الاتصال والمعلومات تتغير معها النظرة الثقافية والاجتماعية المصاحبة لها.(Hsiu-mie:1999/12) فلابد من غرس قيم وأفكار جديدة في المجتمع تتماشي مع روح العصر الجديد، حيث ترشيد القرار واعتماد المعلومات والبيانات العلمية في حياة الفرد والمؤسسات والمجتمع ككل. العملية تحتاج إلى اجتهاد ومثابرة وعمل مجتمعي متكامل، لأن مجتمع المعرفة لا يرحم من يتأخر عن الركب سينساه إلى الأبد. (التركماني، عبد الله:٢٠٠٩م).

١١- ضرورة استيعاب متطلبات العولمة في التعليم:

لا نقصد هنا العولمة بمعناها العام الذي يعم كافة مجالات الحياة. بل نقتصر بالتركيز هنا على جانبها الخاص بالطبيعة العالمية للمعرفة. إذ لا يعرف مجتمع المعرفة الحدود الجغرافية، أو السياسية أو العنصرية. ومن ثم فمؤسسات التعليم السعودية اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى أن تزود المتعلمين بقدر كاف من المعارف حول العالم الذي يعيشون فيه، وعن الثقافات المختلفة وضرورة احترامها، وحول أساليب التحاور مع الآخرين. (حيدر، عبد اللطيف:٢٠٠٤/٣٥م). فما الذي يتعين على مؤسسات التعليم أن تفعله اليوم من أجل استيعاب متطلبات العولمة المعرفية هذه؟

حدد "فان دام" (Van Damme:2002) الجوانب التي ينبغي أن تسارع مؤسسات التعليم بتطبيق العولمة فيها فيما يلي: تعديل المناهج لتشمل تخصصات جديدة، تعيين أعضاء هيئة تدريس وباحثين من كافة أنحاء العالم، الاشتراك في مشاريع بحثية عالمية، الانضمام إلى عضوية شبكات مؤسسية تعليمية على مستوى العالم، تضمين البعد الدولي في رؤاها ورسالتها، وأخيراً التأقلم مع المنافسة القائمة على متطلبات السوق. باختصار عليها العمل في إطار كوني. (حيدر، عبد اللطيف:٢٠٠٤/٣٦م).

١٢- نشر ثقافة التعلم المستمر وروح الاستقصاء والبحث

إن تسارع إنتاج المعرفة، وتسارع تقادم المعرفة بشكل عام يستدعي من التربية إجراء مزيد من الربط بين عمليات التعليم والبحث العلمي والعمل الإنتاجي، وأن يترك التعليم مكانه للتربية، والعمل بمبدأ التربية المستديمة، والسعي إلى تكوين الإنسان متعدد المواهب القادر على التعلم الذاتي.

فإذا كان مجتمع المعرفة يتصف بأنه منتج للمعرفة ومستخدم لها، فلا يمكن إنتاج المعرفة واستخدامها بدون توظيف الاستقصاء توظيفاً محكماً. لذلك على المؤسسات التربوية أن توفر لمنتسبيها الفرص المناسبة لدراسة المشكلات والصعوبات والتحديات التي تواجههم بعقلية متفتحة، وأن توفر لهم الفرص لتوظيف البحث الإجرائي. (حيدر، عبد اللطيف:١٢/٢٠٠٤م) ففي مجتمع المعرفة سوف يحل التعلم المستمر محل التعليم النظامي، وسوف يساعد العاملين على تجديد معارفهم وتحديثه بصورة مستمرة. وذلك لأن الثروة الحقيقية لي مجتمع تكمن في ثروته البشرية، وفي ذكاء وعبقرية أفراده مما يملي على المدرسة أن تعطي الذكاء قيمة خاصة، وأن تنمي لدى الناشئة القدرة على الإبداع، وروح المبادرة وأن تنمى لديهم مهارة التفكير الناقد وحل المشكلات. تعلمهم كيف يتعلمون وكيف يبقون متعلمين. مطلوب من المدرسة وبالتالي من المعلم أن ينقل إلى طلابه الرغبة في التعلم، ولذة التعلم، والقدرة على تعلم كيف تتعلم.(السنبل، عبد العزيز:٨/٢٠٠٤م).

١٣- السعي الجاد نحو ضمان الجودة:

لما كان التعليم مفتاح التنمية الشاملة في أي بلد من بلدان العالم المعاصر، فإن تقديم تعليم جيد يخرج لنا خريجين ومعلمين مؤهلين لمجتمع المعرفة فمن الضروري أن تؤدي مؤسسات التعليم السعودية مهامها في مستوى عال من الجودة، وأن تضع آليات محددة لمراقبة الجودة في مؤسسات التعليم. إذ أمام الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي تصاحب مجتمع المعرفة لابد من توافر نظام تعليمي يحقق الجودة، ويمنح الفرصة للحصول على خبرات تعليمية تلبى الاحتياجات الآنية والمستقبلية.

(موسى، والحنان :١٢/٢٠١٣).

توصيات البحث:

من خلال النقاط السابق بحثها يخلص البحث إلي عدة توصيات على رأسها:

١.ضرورة الإسراع في الخطى نحو تطبيق استراتيجيات تدريس متنوعة تتواكب مع متطلبات مجتمع المعرفة وذلك في مؤسسات إعداد المعلمين السعودية، والإسراع في استخدام الأساليب التعليمية المتطورة مثل : التعلم الذاتي، التعلم التعاوني، التعلم بأسلوب حل المشكلات وغيرها.

٢.ضرورة توفير بنية أساسية رقمية للمعلومات والاتصالات متقدمة في مؤسساتنا التعليمية بكافة مستوياتها والسهر على تحديثها باستمرار.
٣.بناء مؤسسات تعليمية قادرة على الاستيعاب المعرفي، ونشر ثقافة البحث عن المعرفة وتنمية الدوافع لتوظيفها واقعياً، مؤسسات مصممة أصلا على فكرة التغيير المتلاحق وما يتطلبه من رؤية فكرية خاصة.
٤.تطوير النظم التعليمية وفق مقتضيات مجتمع المعرفة، وضرورة إشراك مراكز الدراسات والأبحاث والجامعات في صناعة المعلومات، وبذلك نهيئ صناعة القرار لمواكبة عصر المعرفة والتفاعل معه وفق أهداف ومتطلبات التنمية الشاملة.
٥.إصدار تشريعات و قوانين تمس المنظومة التعليمية وتتناسب مع مستجدات عصر المعرفة.
٦.استحداث آليات جديدة لتعزيز تشجيع المعلمين على التميز مثل الأخذ بنظام مراتب ومستويات المعلم الوظيفية .
٧.العمل الدؤوب على إعداد المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم وفق معايير الجودة الشاملة.
٨.ضرورة تضمين التدريب الحديث للمعلم السعودي إثناء الخدمة تلك المهارات التي يحتاج إليها مجتمع المعرفة: الكفاءة في مهارات الاتصال، القدرة على العمل في جماعة، مهارات حل المشكلات، الابتكار، والتفكير المستقل، حتى يتمكن هؤلاء من نقل هذه المهارات إلى طلابهم.
٩.إعداد المعلمين وتدريبهم على أساليب إدارة وتنظيم السلوك الإنساني، وكذلك أفضل الفنيات والأساليب للإدارة الصفية وأساليب التعاون مع المؤسسات الأخرى لعلاج المشكلات السلوكية للطلاب.
١٠.ضرورة التقويم المستمر لأداء المعلمين ومتابعة نموهم المهني والعلمي والتقني.
١١.وجود منظومة فعالة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تدعم نظام الإبداع والابتكار، فضلا عن ضرورة وجود منظومة إعلامية فعالة وقوية تدعم ثقافة مجتمع المعرفة.
١٢.وجود مؤسسات فعالة للمجتمع المدني تدعم المشاركة المجتمعية في النظام التعليمي، وكذلك وجود قطاع خاص يقوم بدور حيوي في توفير متطلبات بناء اقتصاد المعرفة.

المراجـــع

أولاً– المراجع العربية:

أبـو السـعود، سـعيد طـه (٢٠١٠م): إعداد المعلم ومواجهـة تحـديات المسـتقبل، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد ٦٧، أبريل ٢٠١٠م.

الإستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة(١٤٣٤هـ): تحول المملكة إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.

ألفن، توفلر (١٩٩٥م): تحول السلطة، الجزء الأول: المعرفة والثورة والعنف على أعتـاب القـرن الحـادي والعشـرين، ترجمـة: لبنـى الريـدي، القـاهرة، الهيئـة العامة للكتاب.

برغـوث، عبـد العزيـز (٢٠١٠م): الأدوار الحضـارية للمعلم ودواعـي التجديد فـي فلسفة التعليم، ماليزيا، كلية معارف الوحي.

بركـــات، هشـــام (٢٠١٣م): تـــدريب المعلـــم فـــي مجتمـــع المعرفـــة www.kotobarabia.com

بركات، هشام و عوض، أحمد(٢٠١١م): واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمـع المعرفـة مـن وجهـة نظـر عينـة مـن أعضـاء هيئـة التـدريس فيهـا، طولكرم، فلسطين.

بكري، سعد علي (١٤٢٦هـ): التحول إلى مجتمع المعرفة، الرياض، مكتبة الملك عبد العزيز.

التركمـاني، عبـد الله (٢٠٠٩م): مجتمـع المعرفـة وتحدياتـه فـي العـالم العربـي، دمشق، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

التعليم العالي وبنـاء مجتمـع المعرفـة فـي المملكـة العربيـة السـعودية(١٤٣١هـ): تقـويم دولـي، الريـاض، وزارة التعلـيم العـالي، الإدارة العامـة للتخطـيط والإحصاء.

تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣م): نحو إقامة مجتمع المعرفة، عمان، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الأردن.

جـابر، عبـد الحميـد جـابر (١٩٩٨م): التعليم وتكنولوجيا التعليم، القاهرة، دار النهضة العربية.

الجزيرة (صحيفة) (١٤٣٤هـ): العدد ١٤٩٤٠بتاريخ ١٤٣٤/١٠/١٧هـ.

جمعة، محمد سيد (٢٠٠٩م): تطوير التعليم ودوره غي بناء اقتصاد المعرفة، المؤتمر الدولي الأول للتعلم الالكتروني والتعلم عن بعد، الرياض، مارس ٢٠٠٩م.

حسن، السيد محمد أبو هاشم(١٤٢٧هـ): تصور مقترح للمقومات الشخصية والمهنية الضرورية لمعلم التعليم العام في ضوء متطلبات العولمة، جامعة الملك سعود.

حسين، تحسين علي(١٤٢٧هـ): إعداد المعلم في المجتمع المعاصر، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد الخامس.

حيدر، عبد اللطيف حسين(٢٠٠٤م): الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية، السنة١٩العدد٢١،ص١-ص ٤٤.

الخضيري، محسن أحمد (٢٠٠١م): اقتصاد المعرفة، مدخل تحليلي، القاهرة، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر.

الربيعي،سعيد حمد (٢٠٠٨م): التعليم العالي في عصر العولمة، عُمان، دار الشروق.

الزايدي،أحمد (٢٠١٢م): تصور مقترح لمعلم التعليم العام في القرن الواحد والعشرين في ظل تحديات العولمة والتنافسية الاقتصادية والثقافية، مجلة القراءة والمعرفة، كلية التربية جامعة عين شمس، العدد ١٢٣، الجزء الأول، ص١٧٧-ص١٩٢.

زيادة، مصطفى عبد القادر(٢٠١١م): متطلبات إعداد المعلم السعودي لمجتمع المعرفة، مؤتمر المعلم العربي في عالم متغير، القاهرة، جامعة عين شمس.

سالم، سالم حميد (٢٠٠٧م): الجامعة ودورها في بناء مجتمع المعرفة – التحدي والاستجابة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

السرحاني،منصور عوض(١٤٣٠هـ): مجتمع المعرفة، مفهومه – خصائصه – متطلبات بنائه، ورقة عمل مقدمة لملتقى الإشراف التربوي الرابع عشر، الباحة.

السنبل، عبد العزيز عبد الله(٢٠٠٤م): رؤى وتصورات حول برامج إعداد المعلمين في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر حول إعداد المعلمين، جامعة السلطان قابوس، عُمان.

الصاوي، ياسر (١٤٢٧هـ): إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، دار السحاب.

ضحاوي، بيومي محمد، والمليجي، رضا إبراهيم (٢٠١٠م): توجهات الإدارة التربوية الفاعلة في مجتمع المعرفة، القاهرة، دار الفكر العربي.

الظاهر، نعيم إبراهيم (٢٠٠٩م): إدارة المعرفة، عمان، دار الكتاب الجامعي.

العالم، محمود أمين(١٩٩٦م): الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، القاهرة، دار المستقبل العربي.

عثمان، عبد الرحمن صوفي(٢٠٠٧م): مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً، المؤتمر العلمي الدولي لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، ٢-٤ ديسمبر ٢٠٠٧م، جامعة السلطان قابوس، مسقط، المجلد الثاني.

عثمان، عبد الرحمن صوفي و عرفان، محمود(٢٠٠٧م): تحديات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً ٢-٤ ديسمبر ٢٠٠٧م، جامعة السلطان قابوس، مسقط، المجلد الثاني. ص ١٨٣-٢١٦.

عساف، محمود عبد المجيد(٢٠١٢م): تقييم المناهج التجريبية الفلسطينية بالتعليم الثانوي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، المؤتمر العلمي الثاني والعشرون للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، بعنوان: مناهج التعليم ومجتمع المعرفة، المجلد الثاني، ص٣٨٨-ص٤٢٧.

عليان، ربحي مصطفى(٢٠١٢م): مجتمع المعرفة: مفاهيم أساسية، ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ١٨-٢٠نوفمبر ٢٠١٢م، الدوحة، ص ٢١٣٠-ص ٢١٤٩.

العنزي، بشرى خلف(٢٠٠٧م): تطوير كفايات المعلم في ضوء معايير الجودة في التعليم العام، اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية(جستن): الجودة في التعليم العام، جامعة القصيم، ص١-ص٣٤.

غنيمة، محمود متولي (١٩٩٦م): القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي، دراسات وبحوث، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

غيث، عاطف(٢٠٠٧م): قاموس علم الاجتماع، ط٥، القاهرة، مكتبة عالم الكتب.

متولي، نبيل عبد الخالق(٢٠٠٢م): تدريب معلمي المدرسة الثانوية على رأس العمل: نمو١ج مقترح من منظور نظمي، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد ٢٥، المجلد الثامن، يناير ٢٠٠٢م، القاهرة.

مجاهد، فايزه أحمد(٢٠١٠م): تصور مقترح للمقومات الشخصية والمهنية الضرورية لتطوير أداء معلم الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية في

ضوء معايير الجودة الشاملة، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد ٢٧، ص١٦١- ص١٩٠.

مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية (١٤٢٥هـ): سلسلة دراسات يصدرها مدلس البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الأول.

محافظة، سامح (٢٠٠٩م): معلم المستقبل: خصائصه، مهاراته، كفاياته، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني، نحو استثمار أفضل للعلوم التربوية والنفسية في ضوء تحديات العصر، جامعة دمشق، ٢٥-٢٧/١٠/٢٠٠٩م.

المشيقح، عبد الرحمن بن صالح (١٤٠٨هـ): إعداد المعلم في ضوء مستجدات العصر، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) اللقاء السنوي الثالث عشر، الرياض، ص٦٦٠-٦٧٧.

المفرج، بدرية وآخرون (٢٠٠٧م): الاتجاهات المعاصرة في إعداد المعلم وتنميته مهنياً.

موسى، عقيلي محمد و الحنان، طاهر (١٤٣٤هـ): تصور مقترح لتطوير كفايات معلمي اللغة العربية والتاريخ في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة والوقوف على اتجاهاتهم نحو تطبيقها، جامعة أسيوط، مصر.

منشورات اليونسكو للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات(٢٠٠٥م): منظمة العلم في مجتمع المعلومات.

ولي، أبو بكر أحمد (١٤١٠هـ): التحول العالمي نحو الاقتصاد المعرفي، جهود وزارة التربية والتعليم نحو دمج تقنيات الاتصال والمعلومات في التعليم، ورقة عمل مقدمة لملتقى الإشراف التربوي الرابع عشر، الباحة.

نجيب، كمال (٢٠١٢م): نظم التربية والتعليم ودورها في إعداد النشء لمجتمع المعرفة في المنطقة العربية، المؤتمر العلمي الثاني والعشرون للمجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس بعنوان: مناهج التعليم في مجتمع المعرفة، الجزء الثاني، السويس، ص٣١٣-ص ٣٨٧.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Adelabu, M.(2006): Globalisation and Imperatives for changes in Policy making and Implementation in Nigeria, the 3rd vittachi International conference on Rethinking Educational change,Morocco,1-5July,2005,

Ardichvili, A. et al, (2005):"Knowledge sharing Through online communities of practice: The Impact of Cultural Variations, pp.685-692.

Bergeson, et al (2003): "Washington state professional Development planning guide Teacher professional Development, Washington Office of Superintendent of pubic instruction.

Drucker,P. (1993): Post-capitalist society, New York, Harper Global.

Hammond, D. (2006): Constructing 21st century Teacher Education, Journal of Teacher Education,57,(2),pp.1-15.

Held, E.D (2003): Transformation, Politics, Economics, and Culture, Cambridge University press.

Hibard, et al (1996): A teacher's quid to performance based learning and assessment, Alexandria, Association for Supervision and curriculum development.

Hopkin,A.G (1999): Quality control and quality assurance in Teacher Training Institutions: Message from Botswana, Teaching and Teacher Education, Vol.15, No,6.

Hsiu, Mie (1992): Discovering social and moral context in virtual Educational World, The Social and moral fabric of school life conference, Seattle, pp21-25.

King, M. & Newmann, F. (2001): Building school capacity through professional development, Conceptual and empirical considerations, The International Journal of Educational management, vol. 15, (2), 86-93.